دراسة المعنى القرآني في كتاب الإكسير
بين الطوفي وابن الأثير

"Studying the Qur’anic Meaning in Al-Ikseer:
Between Al-T’ufy and Ibn Al-Atheer"

د. مشرف بن أحمد الزهراني

الأستاذ المشارك بكلية التربية - جامعة سلمان بن عبد العزيز

الملخص

يقصد هذا البحث إلى دراسة جانب من جوانب الاهتمام بالمعنى القرآني في ثرائه وغزارته وتنوع أساليب التعبير فيه ، وهو في الوقت نفسه يساهم في إبراز جهد بعض علمائنا في تناول هذا المعنى الكريم ، وهما ضياء الدين ابن الأثير في كتابه (الجامع الكبير)، ونجم الدين الطوفي الذي اختصره في كتابه (الإكسير) ، وذلك لقلة اهتمام الدراسين لهذين الكتابين من هذه الزاوية .

ويتكون البحث من تمهيد يلخص التكوين العلمي للرجلين وعلاقتهما بعلوم القرآن ، ثم مباحث ثلاثة تدرس دراسة مقارنة موضوع الكتابين وطريقة عرضهما للمباحث فيهما ، ثم أهم الأدوات التي استعانا بها كالمصطلح والاستدلالات وغيرها من المقدمات الضرورية لبحث المعنى ، وصولاً إلى الرؤية البيانية التي تكونت لدى كل منهما حول المعنى القرآني . آملاً أن يسهم هذا البحث في الكشف عن بعض أسرار البيان القرآني وفاءً لعلمائنا الأجلاء ، وخدمة لتفسير القرآن الكريم.

المقدمة

الحمد لله الذي جعل لعلوم كتابه سيرورة مع تعاقب الليل والنهار، ورفع بها ما شاء من الأقدار، وأنار بها ما شاء من البصائر والأبصار. ونصلي ونسلم على النبي المصطفى وآله وصحبه الأخيار، وبعد :

فهذه الدراسة للمعنى القرآني في كتاب الإكسير لنجم الدين الطوفي تُلمِح إلى جهد عالم اهتم بالبحث الأصولي وما يحيط به أكثر من اهتمامه بالبحث الدلالي في القرآن الكريم، مقارناً بصنيع أحد بناة المدرسة البيانية في هذا الميدان وهو ضياء الدين ابن الأثير في كتابه: (الجامع الكبير في صناعة المنثور والمنظوم) ، الذي يعد نواة كتاب الإكسير وأصله الذي اختصره وبنى عليه، وهي – بهذه الصفة – دراسة تطبيقية تصف البيان القرآني وقضاياه من وجهة نظر الرجلين وتتابع تطبيقاتهما فيه تحليلا وتقويما وإضافة حسب ما تسمح به المساحة من إضافات.

ولتتضح صورة تناول الرجلين للمعنى القرآني قسم البحث إلى تمهيد وثلاثة مباحث:

التمهيد: علوم القرآن بين ابن الأثير والطوفي.

المبحث الأول: الموضوع وطريقة العرض.

المبحث الثاني: أدوات دراسة المعنى.

المبحث الثالث: الرؤية البيانية.

وتكمن **أهمية البحث** في:

١- أنه يدرس كتابين لم يظفرا بالعناية التي تليق بموضوعهما وجهدهما فيه.

٢- أنه يقارن بين علمين من أعلام الدراسات القرآنية في بحث الدلالات البيانية وأثرها في المعنى القرآني سبرا لتجربتهما وإثراء لها.

٣- أنه يبرز جهد الطوفي في ميدان لم يشتهر به اشتهاره بالميدان الأصولي، وهو ميدان الدلالة.

٤- نه يحاول الكشف عن بعض أسرار البيان القرآني مساهمة في إثراء عملية التفسير.

منهج البحث:

اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي لأنه الأنسب في مثل هذه الدراسات .

الدراسات السابقة:

في مجال المقارنة لم أجد دراسة قامت على مقارنة هذين الكتابين مقارنة تحليلية تقويمية؛ فقد انصبت الدراسات التي درست تراث ابن الأثير على جهده العام في كتابه المثل السائر ولم تتطرق إلى الجامع الكبير، كما أن كتاب الإكسير للطوفي اعتنت به دراسة واحدة للدكتورة أمينة سليم هي: (الطوفي البغدادي وآراؤه البلاغية)[١] وهي تقوم على عدم اعتبار الإكسير اختصارا للجامع الكبير وهو أهم ما يقوم عليه الكتاب وينبغي أن يضعه الباحث نصب عينيه، كما أنها رتبت بحوثها فيه بطريقة تتبع الترتيب التعليمي لأبواب البلاغة وهو الفرق الجوهري بين مدرستين بيَّن البحث آثاره في الكتابين.

فأرجو الله الولي القدير أن يسد هذا البحث ثغرة في مجال دراسة المعنى القرآني وفاء للقرآن الكريم ونوره العظيم، ثم لعلماء بيانه وجهودهم في هذا السبيل.

(١) دراسة نالت بها الباحثة درجة الدكتوراه من جامعة الأزهر، وقد طبع الكتاب بمكتبة وهبة – القاهرة عام ١٤٢٠ هـ.

التمهيد:

علوم القرآن بين ابن الأثير والطوفي

يحسن بدراسة تعالج المعنى القرآني في كتاب الإكسير للطوفي مقارنا بكتاب الجامع الكبير لابن الأثير أن تنظر إلى موقع علوم القرآن في تراث الرجلين ومدى اهتمامهما بالمعنى القرآني وجمالياته في كتبهم.

اهتمام ابن الأثير والطوفي بعلوم القرآن:

أما ابن الأثير – وهو محمد بن محمد بن عبدالكريم الجزري[1] – فهو من بيت علم عريق، إذ اشتهر أخواه مجد الدين وعز الدين بالعلم وبرزا فيه؛ فالأول هو العالم الفقيه المحدث اللغوي صاحب جامع الأصول والنهاية في غريب الحديث والأثر[2]. والثاني هو المؤرخ الواعب صاحب الكامل في التاريخ[3].

وقد أكمل ضياء الدين علوم أخويه بتبحره في علوم البيان، وكان جل اهتمامه في هذا الباب هو كشف اللثام عن المعطيات البيانية للمعنى القرآني كما تظهر مقدمته لكتابيه (المثل السائر) و(الجامع الكبير) وسيرته فيهما على نحو ما سيأتي[4]. كما أنه جعل كتابه (الوشي المرقوم) في مقدمة وثلاثة فصول، خصص الفصل الثاني منها لـ(حل آيات القرآن الكريم)[5].

---

(١) انظر: وفيات الأعيان لابن خلكان (٥/ ٣٨٩)، مرآة الجنان لليافعي(٤/ ٩٧). معجم المؤلفين لكحالة (١٣/ ٩٨).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٣/ ١١٢، ١١٣)، طبقات الشافعية لابن كثير (ص ٧١٤)، الأعلام للزركلي (٥/ ٢٧٢).

(٣) انظر: الوافي بالوفيات للصفدي (١٢: ١٨٨)، سير أعلام النبلاء للذهبي (١٣/ ٢٠٨)، مرآة الجنان لليافعي (٤: ٧٠)، الأعلام للزركلي (٤/ ٣٣١).

(٤) ومن هنا فنحن لا نتفق مع د. إحسان عباس في أن ابن الأثير جعل همه الأول في كتابيه هو شرح المصطلح البديعي وتطبيقه على نماذج من نثره ونثر الآخرين. (ينظر: د. إحسان عباس: تاريخ النقد الأدبي عند العرب (ص: ٥٩٢).

(٥) يشغل هذا الفصل من كتابه: (الوشي المرقوم) من ص٣٣٧ إلى ص٣٦٨.

وأما الطوفي – وهو سليمان بن عبدالقوي بن عبدالكريم الصرصري البغدادي، فهو أيضا من بيت علم وصلاح[١]، كما أنه نهم في طلب العلم ، إلى جانب قوة الحفظ ووفرة الذكاء[٢]. وقد اهتم بعلوم القرآن الكريم؛ فله تفسير مستقل لسورة الفاتحة هو (إيضاح البيان عن معنى أم القرآن) [٣]، كما أن له تفسيرا مستقلا لبعض سور القرآن الكريم مثل سورة: ق، والنبأ، والانشقاق، والطارق[٤]، إلى جوار أنه يحيل على كتاب له أسماه: التفسير[٥]. ولا يخفى اهتمامه بالعربية وشغفه بها الذي أداه إلى تصنيف كتابه: (الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية)[٦].

ومن ثم نرى أن كتابي: (الجامع) و(الإكسير) هما نتاج اهتمام بالبيان القرآني وعلوم القرآن عند ابن الأثير والطوفي، وقد صرح كل منهما في مقدمة كتابه بما يؤكد هذا المعنى كما سيتبين في المبحث التالي.

تعريف موجز بالكتابين:

يعد كتاب الجامع خلاصة وافية لعلوم البيان مطبقة قوانينها على القرآن الكريم والشعر العربي. وهو يشبه المثل السائر «حتى ليبدو للقارئ في كثير من الأحيان أن أحد الكتابين بمثابة مسودة للآخر»[٧]. وإن كان محققا الكتاب يرجحان أن يكون ألفه قبل المثل السائر، بل بل لعله عندهما أول ما صنفه في علم البيان[٨]، فإني أرجح أنه صنفه بعد المثل السائر؛ فهو

---

(١) يذكر الطوفي والده في مواقف علمية، كما في (حلال العقد في أحكام المعتقد – مخطوط ١٨/أ) – نقلا عن (منهج الطوفي في تقرير العقيدة د. إبراهيم المعثم ١/ ٣٦).

(٢) انظر لما سبق: الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب (٤/ ٤٠٤–٤٢١) والفتح المبين في طبقات الأصوليين(٢/ ١٢٠–١٢١)، المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد لابن مفلح (١/ ٤٢٥) ، والدرر الكامنة لابن حجر (٢/ ١٥٤). وبغية الوعاة للسيوطي(١/ ٥٩٩).

(٣) نشر الكتاب بتحقيق د. علي البواب ضمن مجلة البحوث الإسلامية العدد ٣٦ سنة ١٤١٣هـ.

(٤) طبع الكتاب بتحقيق د. علي البواب بمكتبة التوبة الرياض سنة ١٤١٢هـ.

(٥) أحال عليه في شرح مختصر الروضة (٢/ ٦٥٤).

(٦) طبع الكتاب بتحقيق د. محمد بن خالد الفاضل بمكتبة العبيكان – الرياض سنة ١٤١٧هـ.

(٧) الجامع الكبير لابن الأثير (مقدمة التحقيق ص: ٣).

(٨) انظر: الجامع الكبير لابن الأثير المقدمة (ص: ٣٩). والملاحظ أنهما لم يذكرا أي معتمد لهذا الترجيح.

أحسن ترتيبا وأوعب، ومن أمثلة ذلك أنه في المثل السائر لم يذكر باب: (شجاعة العربية) وإنما أشار إليه إشارة عابرة حين ذكر الالتفات فألمح إلى أنه من شجاعة العربية، بينما عقد لشجاعة العربية في الجامع بابا جعل الالتفات أحد أنواعه[١].

ثم أراه قد صحح بعض ما في المثل السائر من آراء أو قيد بعض مطلقها[٢]. ولا أستبعد أن أن تكون نسخة من الفلك الدائر لابن أبي الحديد المتوفى سنة ٦٥٥هـ[٣] قد وصلت إليه وأفاد وأفاد منها، فصاحب الفلك الدائر يقرر أنه فرغ من تصنيفه في أواخر عام ٦٣٣هـ، أي قبل وفاة ابن الأثير بعامين ونصف تقريبا، وهي مدة كافية لوصول الكتاب إليه وتصويب بعض وجهات نظره السابقة بناء عليه.

وأما كتاب (الإكسير في قواعد علم التفسير) فهو جامع بين قواعد مهمة في علم التفسير وبين مختصر واف وواعب لجامع ابن الأثير، إلا أن شهرة الطوفي في علوم البيان لم تبلغ شهرة ابن الأثير، لكن ما تسلح به من علوم العربية والأصول وموسوعية معارفه أعانه على النظر الثاقب أثناء اختصاره للجامع[٤].

(١) يراجع ما ذكرته عن الالتفات في المبحث الثالث ص من هذا البحث.

(٢) ينظر الحاشية رقم (٦) صفحة (٢١) من هذ البحث.

(٣) معجم المؤلفين لعمر كحالة (٥/ ١٠٦)، المنهل الصافي لابن تغري بردي (٧/ ١٤٩). الوافي بالوفيات للصفدي (١٨/ ٤٦).

(٤) الطوفي عالم مبرز في أصول الفقه وقد درس قضاياه بتوسع ودقة مابين شرح لمختصر أو تدقيق في المباحث.

المدرسة البيانية لابن الأثير والطوفي:

يتفق الدراسون على أن لعلم البلاغة – الذي يسميه ابن الأثير علم البيان – جذوراً وضعها أوائل علماء العربية والمتكلمون والأصوليون وغيرهم بإسهامات مختلفة[١]، وعند النقاد كالخفاجي والآمدي ومن بعدهما تشكلت قَسَمات البلاغة العربية[٢]، وهؤلاء يعدون عُمُد المدرسة الأدبية في البلاغة – التي تتجه إلى التذوق والتحليل أكثر من التقسيم والتفريع.

وأما الجرجاني فهو الذي أنشئ على يديه عمود البلاغة العربية في صورتها المقننة، وهي الصورة التي سارت في الآفاق وتشكلت على أساسها المدرسة الجرجانية في البلاغة ولا يخفى أثر دراسته لقضية النظم في بحوث الإعجاز القرآني كما لا يخفى أثر كتابه أسرار البلاغة في المدرسة الكلامية بعده التي امتدت على يد الزمخشري ثم السكاكي حيث وضعت رسوم علم البلاغة وقواعدها؛ وفقد تبينت ملامح مدرستين مختلفتين في تعاطي علوم البلاغة: مدرسة تقوم على الذوق والتحليل، وقد عرفت بالمدرسة الأدبية. وأخرى تقوم على أساس التقعيد والتفريع، وهي التي آل زمامها إلى السكاكي، وعرفت بالمدرسة الكلامية

فإذا تأملنا تراث ضياء الدين ابن الأثير الذي يمثل تراثه البياني في القرآن الكريم جانباً مهماً من دراستنا؛ وجدنا ميله إلى المدرسة الأدبية التي تهتم بالنص قراءة وتحليلاً وتذوقاً هو الطابع الذي يطبع دراساته للمعنى القرآني، مع اهتمامه بالتبويب الذي هو السبيل إلى تصور

(١) انظر: أثر النحاة في البحث البلاغي لعبد القادر حسين (ص: ٦٣)، البلاغة تطور وتاريخ لشوقي ضيف (ص: ٩ – ٦١). والبيان العربي لبدوي طبانة (ص: ٢٥ – ١٣٢).

(٢) درس الخفاجي في صدر كتابه (سر الفصاحة) مصطلحي الفصاحة والبلاغة ثم خصص فصلا للفنون البيانية كالتشبيه والاستعارة ثم آخر لفنون البديع وعلم المعاني ثم ختم بتطبيقات نقدية (حقق الكتاب د. عبدالرزاق زايد ونشرته مكتبة الشباب – القاهرة ١٩٨٢م). وبحث الآمدي في كتابه (الموازنة بين الطائيين) غرائب البيان في شعريهما وشعر غيرهما بطريقة تطبيقية تحليلية واعية حيث يبدو إلمامه بعلوم اللغة العربية وآدابها إلى جانب العلوم الفلسفية. (حقق الكتاب د. السيد أحمد صقر بدار المعارف – القاهرة سنة١٣٨٠هـ). وانظر أيضا: البلاغة تطور وتاريخ لشوقي ضيف (ص: ١٥٨، ٣١٣)، النقد المنهجي عند العرب لمحمد مندور (ص١١٩).

العلوم ودراستها، وهو تبويب يُلَوِّنه الذوق لا المنطق[١]، فقد أعلن في خطبة كتابه: (المثل السائر) أنه نظر في تآليف من سبقوه في علم البيان فلم يجد ما ينتفع به في ذلك إلا كتابي الموازنة للآمدي وسر الفصاحة للخفاجي[٢]. والأمثلة على هذه الطريقة في الاهتمام بقراءة النص وتذوقه وتحليله عنده كثيرة، نجتزئ منها هنا بمثال، وهو قراءته التحليلة للاعتراض في قوله تعالى: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ۝٧٥ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ ۝٧٦ إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٞ كَرِيمٞ﴾ [الواقعة: ٧٥-٧٦]، إذ يقول : «هذا الكلام فيه اعتراضان: أحدهما ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ لأنه اعترض بين القسم الذي هو ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾، وبين جوابه، وهو ﴿إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٞ كَرِيمٞ إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٞ كَرِيمٞ﴾. وفي نفس هذا الاعتراض اعتراض آخر بين الموصوف الذي هو (قسم) وبين صفته الذي هو (عظيم) »[٣]. وبعد هذا الوصف التوضيحي للاعتراضين يحلل قيمتهما المعنوية، إذ إن «فائدة الاعتراض بين القسم وجوابه هو تعظيم المقسم به في نفس السامع؛ ألا ترى أن قوله تعالى ﴿لَّوۡ تَعۡلَمُونَ﴾ اعترض بين الموصوف والصفة؟ وذلك أوقع في النفس لتعظيم المقسم به. أي أن من عظم الشأن وفخامة الأمر بحيث لو علم ذلك لوفي حقه من التعظيم»[٤].

ويمكن عزو ميل ابن الأثير إلى مدرسة الذوق والتحليل إلى اشتغاله بالكتابة في دواوين الإنشاء وما عرف عنه من الترسُّل والتلوين الأدبي في مكاتباته، إذ المعروف من أساليب الكتابة الديوانية في هذا العصر امتيازها بالترسل والتفنن «والاقتباس من كلام البلغاء

(١) دراسات في البلاغة عند ضياء الدين ابن الأثير لعبدالواحد الشيخ (ص: ٢٧٢).

(٢) انظر: المثل السائر لابن الأثير (١/ ٢٣).

(٣)الجامع الكبير (ص: ١١٨) .

(٤) الجامع الكبير (ص: ١١٩) وانظر كذلك المثل السائر (٢/ ١٢٢) تحليله لقوله تعالى: ﴿ مَّا جَعَلَ ٱللَّهُ لِرَجُلٖ مِّن قَلۡبَيۡنِ فِي جَوۡفِهِۦ﴾ الآية. [الأحزاب: ٤] ، إذ يظهر فيها الميل التحليلي، والحسن التذوقي وتقليب النص واستعمال الأدوات العلمية إلى جانب الصياغة الأدبية في بيان القيمة البلاغية للإطناب أو الاعتراض في كل من النصين، وهو بهذا يسير على طريقة الآمدي وأسلوبه الذي فضله وهو اعتماد الذوق والمعرفة، إذ جعل منهما أساساً للتحليل والموازنة والحكم البلاغي.

وتضمين الأفذاذ من أبيات الشعر»[١]، وعزوفه عن طريقة عبدالقاهر والزمخشري ومدرستهما لغلبة الطابع الاعتزالي عليها[٢]، وكذلك محاولة الرجوع بالبلاغة إلى أصولها العربية قبل تأثرها بالبلاغة اليونانية قلّ هذا التأثّر أم كَثُر[٣].

وأما الطوفي فتراثه البلاغي لا يسمح بتصنيفه؛ لأنه لم يصنف فيه تصنيفات مفردة أو توسع في دراسته في تصانيفه الأخرى. لكن تتبعنا لثقافته العامة ومصنفاته يمكن أن يجعلنا نتحسس ميوله البيانية، فانشغاله بعلوم الأصول وطريقة تصنيفه التي تهتم بالجانب التأصيلي تجعلنا نطمئن إلى ميله للناحية التأصيلية التي ظهرت واضحة في كتابه الإكسير؛ فمن تأثره بالثقافة الأصولية: التقسيم الذي زاده على ابن الأثير في أثناء كلامه على حذف الفعل وجوابه، فقسم حذف الفعل إلى نوعين : قولي وغير قولي، وذكر القولي، ثم قسم غير القولي إلى نوعين: حذف لا إلى بدل، وحذف إلى بدل[٤]، وقد أدخل في هذا التقسيم ما ذكره ابن الأثير من آيات قرآنية وراء بعضها البعض بدون تقسيم[٥].

ومع ذلك فلا يخلو كتاب ابن الأثير من تقسيم حسن ولا يخلو كتاب الطوفي من تحليل جيد، وإنما أردت أن أبين الملمح العام للتصنيف عند كل منهما.

---

(١) البيان العربي لبدوي طبانة (ص: ٢٦٣).

(٢) انظر: البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري لأبي موسى (ص: ٦٣٧). وأيضا (ص: ٦٩٠).

(٣) انظر: البلاغة تطور وتاريخ (ص: ٣٢٩). ويفرق الدكتور عبداللطيف حمزة بين طريقة التقسيم والتفريع وطريقة الذوق والتحليل بأن الأولى هي طريقة العجم والثانية هي طريقة العرب،. (القلقشندي في كتابه صبح الأعشى ص ٦١). وقد صرح ابن الأثير بأن تلخيص ابن سينا لكتابي الخطابة والشعر لأرسطو لا يفيدان شيئاً في معرفة البيان العربي. (المثل السائر لابن الأثير ١/ ٣٠٢).

(٤) انظر: الإكسير للطوفي (ص: ١٨٥ – ١٨٦)

(٥) انظر: الجامع الكبير لابن الأثير (ص: ١٢٧، ١٢٨).

المبحث الأول:

الموضوع ومنهج العرض

أثارت الينابيع البيانية في القرآن الكريم المصنفين في فنون العلم المختلفة، خصوصاً المفسرين والمصنفين في علوم القرآن والنقاد والبلاغيين، فتوقفوا عند هذه المنابع وجعلوها مادة أساساً في مصنفاتهم، باعتبارها أداة أساساً في استكناه المعنى القرآني، ومن ثم لا يستغرب أن يكون ابن الأثير من أهم المساهمين في هذا الجانب، خصوصاً في كتابه الجامع الكبير، وكذلك الطوفي في كتابه الإكسير.

١- موضوع الكتابين :

على الرغم من أن اسم كتاب ابن الأثير هو: (الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور)، وهو اسم عام في صناعة النثر والنظم، وليس متخصصاً في القرآن الكريم، إلا أن الآيات القرآنية وتحليله إياها يحظى بالنصيب الأوفى من الكتاب، بل إن ابن الأثير نفسه يقرر في مقدمة كتابه اعتماده على القرآن الكريم في تطلبه لعلم البيان وتطبيقه لقوانينه، لأنه لمح خلال بحثه البيانَ طرائف ونكتا بيانية دقيقة في هذا الشأن، فكان هذا حافزا له على تصفح آيات الكتاب الكريم ليكشف عن مكنون أسرارها، وكان كتاب (الجامع الكبير) هو ثمرة هذا التفتيش[(١)]، ويؤكد كلام ابن الأثير مدى اللُّحمة بين كتاب الجامع الكبير وآيات القرآن الكريم ومعانيه، بحيث يمكن القول بأن علاقة هذا الكتاب بالقرآن الكريم هي علاقة إنشاء وبناء، ويندر أن يوجد باب أو نوع في كتاب الجامع ليس لآيات القرآن الكريم فيه موضع، بل إن نَفَسَ ابن الأثير في تحليله البياني للآيات القرآنية أطول منه في تحليل غيرها[(٢)].

وأما الطوفي فإن عنوان كتابه دال على أنه جعله في أصول علم التفسير، ثم هو أعلن عن قصده من كتابه وهو المساهمة في حل إشكال علم التفسير الذي ظل يتلجلج في صدره حتى كشفه في هذا الكتاب؛ إذ لم يجد أحدا من أهل التفسير قد أماط اللثام عنه، فطمح من خلال

---

(١) انظر: الجامع الكبير لابن الأثير (ص: ٣).

(٢) انظر على سبيل المثال: الجامع الكبير لابن الأثير (ص: ٥٨-٥٩).

همته العالية إلى وضع قانون يعول عليه في فن التفسير، حتى كشف الإشكال ووضع القانون في صدر كتابه (الإكسير)[١].

ومن أجل هذا الغرض أنشأ الطوفي جملة من المقدمات فيما يتعلق بعلوم التفسير تُعد أصلاً في الباب ومدخلاً - في الوقت نفسه - إلى اختصاره لكتاب ابن الأثير الذي سبقت الإشارة إلى علاقته بعلوم القرآن.

٢- منهج العرض في الكتابين :

باعتبار كتاب الإكسير اختصاراً لكتاب الجامع فمن المفترض أن يتوافقا في طريقة العرض ويكون الطوفي تابعاً لابن الأثير فيها، وهو ما يلاحظ في الجملة في جلّ الكتابين، فقد انقسمت الموضوعات فيها إلى قسمين كبيرين: الأول في الأحكام العامة، والثاني في الأحكام الخاصة، فأما القسم الأول فاشتمل على مقدمات أوّلية ينبغي الابتداء بها، وهي نوعان: الأول : ما يجب على مؤلف الكلام الابتداء به، والثاني: في الكلام على اللفظ والمعنى. وأما القسم الثاني فهو أيضاً نوعان: الأول: في الفصاحة والبلاغة ، والثاني: في أصناف البيان. وتحت هذين القسمين بأنواعهما الأربعة تندرج أضرب كثيرة من البيان، فأصناف البيان المعنوية مثلاً تسعة وعشرون صنفاً، وأما اللفظية فهي عندهما سبعة أنواع هي التي يسميها المتكلمون من البلاغيين علم البديع.

وربما شاب هذه الأقسام شيء من التداخل في التبويب تخلص من بعضه الطوفي بطريقة الدمج بين المتشابهات على نحو ما سيأتي، وإن بقي بعضها في كتاب ابن الأثير وتابعه عليها الطوفي. وقد انتقد بعض الباحثين وجود شيء من الأخطاء واضطراب التبويب في بعض المسائل والموضوعات[٢]، ونحن نوافقها من حيث الجملة، وإن كانت استدلالاتها تحتاج إلى نظر؛ كاستدلالها بأنه[٣] ضمَّن الجملة الأولى (الحقيقة والمجاز) مع أن كتب البلاغة استقرت

---

(١) انظر: الإكسير للطوفي (ص: ١).

(٢) انظر: الطوفي البغدادي وآراؤه البلاغية لأمينة سليم (ص: ٣٢).

(٣) نسبت هذا التضمين للطوفي جرياً على منهجها في اعتباره منشئاً لا مختصراً، مع أن هذا الترتيب موجود عند ابن الأثير.

«على أنها ضمن علم البيان»[1]. وأنه وضع الاستفهام في التقديم والتأخير «وحقه أن يوضع في الأسلوب الإنشائي»[2].

والمدقق يرى أنه أورد الحقيقة والمجاز في الجملة الأولى وهي الأحكام العامة لأن هذا الباب عموم يدخل تحته أنواع من المجاز، فكأنه جعله في الأمور العامة للتنبيه على ضرورة معرفته من حيث الجملة لمن أراد التأليف، وأما وضعه الاستفهام في التقديم والتأخير فهو وضع خاص لأنه عالج فيه نوعاً من أنواع التقديم والتأخير فجعل من هذه الأنواع التقديمَ والتأخيرَ في الاستفهام[3]، فهو لا يتكلم عن موضوع الاستفهام، وإنما يذكر التقديم والتأخير المتعلقين به، كما يظهر ذلك جلياً في الأمثلة التي ذكرها.

إلا أن اتفاق طريقة العرض في الكتابين جملة لم يمنع من تميّز الطوفي بتصرف في الترتيب أو التبويب أو الدمج، فبينما يقسّم ابن الأثير الفن الأول من الأحكام العامة أربعة أقسام هي: آلات التأليف، وأدواته، والطريقة إلى صناعة النثر والنظم، والحقيقة والمجاز. نجد الطوفي يجعلها ثلاثاً هي: آلات التآليف، وآداب التأليف وبيان الطريق إليه، والحقيقة والمجاز. ويستنتج من ذلك أنه دمج آلات التأليف وأدواته في قسم واحد وهو آلات التأليف.

ومما يلفت النظر تصرف الطوفي في تغيير أسماء بعض الأبواب والأقسام والأنواع[4]، كما تصرف في تقديم بعض الأقسام وتأخيرها، ومن ذلك تقديمه الكناية والتعريض حيث جعلهما النوع الثاني بعد الاستعارة، مع أن ابن الأثير قد جعلهما النوع السابع، ونظن أن تقديم الطوفي لهما لأنهما أدخل في علم البيان على اصطلاح البلاغيين مع التشبيه والاستعارة، لا في علوم المعاني على اصطلاحهم، إذ يشعر ترتيب ابن الأثير أنها تشاكل علوم المعاني.

---

(١) الطوفي البغدادي وآراؤه البلاغية لأمينة سليم (ص: ٣٢).

(٢) الطوفي البغدادي وآراؤه البلاغية لأمينة سليم (ص: ٣٢).

(٣) انظر: الإكسير للطوفي (ص: ٦٣).

(٤) ومن ذلك أن ابن الأثير يُقَسِّم موضوعات كتابه كلها إلى قطبين، فيؤْثِر الطوفي أن يسميهما : جملتين، كما يؤثر أن يسمّي الفن عند ابن الأثير بالباب، وحين يُقَسِّم ابن الأثير الفنّ إلى أبواب، يُقسِّم هو الأبواب إلى فصول، كما غيّر عنوان أحد الأنواع عند ابن الأثير، فقد سماه ابن الأثير «عطف المظهر على ضميره والإفصاح به بعده» [الجامع الكبير ص١٧٩ قابل: الإكسير ص: ٢٤٥]

وكذلك قدم وأخر بين نوعي (الاقتصاد والإفراط)، و(الخطاب بالجملتين الفعلية والاسمية المؤكدة)، فقد جعل كلاً منهما مكان الآخر في ترتيب ابن الأثير، إذ قدم ابن الأثير الخطاب بالجملتين على الاقتصاد والإفراط في حين أخر الطوفي الخطاب بالجملتين.

وأما المعاظلة فقد جعلها ابن الأثير النوع الرابع والعشرين من أنواع البيان المعنوي، فأخرها الطوفي إلى النوع التاسع والعشرين وهو آخر هذه الأنواع، ولعل وجهه في ذلك أن المعاظلة ضرب مذموم من ضروب الكلام، فالأنسب ألا يوضع بين فنون البيان المحمودة[1].

٣- إضافات الطوفي العلمية:

من خلال عرض موضوعات كتابي الجامع والإكسير نلاحظ أن الطوفي لم يكن مجرد (ملخِّص) لكتاب ابن الأثير وإنما كان له ذوقه في الاختيار والترتيب وطريقته في العرض، كما أن له جملا ذات بال من الإضافات العلمية سواء في المقدمات أو في الأدوات أو الاستدلالات أو في الرؤية البيانية[2].

ويلاحظ أن إضافات الطوفي جاء بعضها استقلالاً، والبعض الآخر تبعاً، ومن أهم ما جاء استقلالاً ما صدّر به كتابه وشغل قدراً كبيراً منه[3].، وقد جعله الطوفي في مقدمة وقسمين:

ذكر في المقدمة معنى التفسير والتأويل، والفرق بينهما، وإن جوَّز استعمال كل منهما موضع الآخر مجازا وجعله الأظهر، إذ «الأصل عدم الترادف عند من يثبته»[4].

وأما القسم الأول: فجعله في بيان الحاجة إلى التفسير والتأويل حسب غموض اللفظ أو المعنى، وشرع في بيان فائدة وجود ما يحتاج إلى التفسير من القرآن مطيلاً النفس في ذلك[5].

---

(١) وقد ذم ابن الأثير نفسه المعاظلة بأنها «نوع من التأليف يجب اجتنابه، لأنه عيب في الكلام فاحش» [الجامع الكبير لابن الأثير (ص: ٢٣٠)]، فكان الأنسب إما أن يجعلها في آخر هذه الأنواع كما فعل الطوفي، أو أن يحذفها باعتبارها عيباً في البيان لا ميزة فيه.

(٢) اعتنى المبحث التالي بتفصيل هذه المعاني.

(٣) يقع هذا القسم في أربع وأربعين صفحة، تعد إضافة خالصة لا دخل لابن الأثير فيها لفظاً ولا معنى.

(٤) الإكسير للطوفي (ص: ٢).

(٥) انظر: الإكسير للطوفي (ص:٣).

ثم شرع في القسم الثاني: وهو بيان العلوم التي يحتاجها المفسر إما في لفظه أو معناه، فعد منها كثيراً وذكر أنواعاً من التفسير جمعت أغلبها كعلوم الغريب والتصريف والإعراب، والقراءات والاعتقاد وأصول الدين وأصول الفقه والتاريخ .. وغيرها[١]. وهذا الجزء من الكتاب استقل به الطوفي وهو من الزيادات المحضة على ابن الأثير.

ثم دلف إلى القسم الثالث ٢الذي جعله «في علم المعاني والبيان لكونهما من أنفس علوم القرآن»[٢] فقدمه بمقدمة اشتملت أبحاثاً ثلاثة عالجت حقيقة علم المعاني والبيان، ومبادئ هذا العلم ومسائله، وتعريفه، ثم بيان فضيلته وشرفه من وجوه متعددة، ثم تنوع صور الخطاب في القرآن الكريم وبلاغتها. وهذا القسم يعد مدخلاً مباشراً لتلخيص كتاب ابن الأثير.

وبهذا أنهى المدخل الذي ولج منه إلى تلخيص كتاب الجامع الكبير لابن الأثير، ليبدأ اختصاره حسب تقسيم ابن الأثير لكتابه وهو جعْلُه في جملتين : الأولى: في الأحكام العامة. والثانية : في الأحكام الخاصة وهو ماسبق بيانه آنفًا.

وأما القسم الثاني فما جاء تبعاً وهو ما زاده الطوفي خلال الأبواب من إضافات. ويمكن الإشارة إلى أهم ما فيه هنا، تاركين التفصيل للمبحثين التاليين. وأهمها يتمثل فيما يلي:

أ- إضافات تمهيدية: وهي مداخل الأبواب والفصول والمسائل، مثل التعريفات التي كثرت في بدايات المسائل عامة، كتعريف الاستئناف[٣]. والاقتضاب[٤]. والاشتقاق[٥].

(١) انظر: الإكسير للطوفي (ص: ١٧).

(٢) الإكسير للطوفي (ص: ٢٩)، وقد أثبت الدكتور عبدالقادر حسين محقق الكتاب في صلب الكتاب (في علمي المعاني والبيان لكونهما...) (الإكسير للطوفي ص ٢٩) وكتب في الحاشية : في الأصل في علم المعاني والبيان لكونه. وأظنه وهماً منه لأنه جرى على طريقة المتكلمين من البلاغيين في تقسيم البلاغة إلى علوم المعاني والبيان والبديع، فظن أن الطوفي سار على هذه الطريقة، والصواب أنه تابع ابن الأثير في تسمية هذا العلم بعلم البيان وعطف لفظ المعاني على لفظ البيان ليدل على أنهما يمثلان علما واحداً.

(٣) انظر: الإكسير للطوفي (ص: ١٩٤).

(٤) الإكسير للطوفي (ص: ٢٢٢).

(٥) انظر: الإكسير للطوفي (ص: ٢٣٦).

والاقتصاد والإفراط والتفريط[١]. ولا شك أن للتعريفات أهميتها في إظهار المراد من الأمر الذي سيذكر أحكامه أو إجراءاته، لأنها تعطي تصوراً واضحاً عن الشيء المتكلم عنه.

ب- إضافات استدراكية : وقد بلغ فيها الطوفي مبلغاً يستحق الذكر، إذ كثرت استدراكاته على ابن الأثير، إما بسد فوات فاته، أو بنقد في مذهب ذهب إليه:

فمن الأول استدراكه حذف المفعول به في أبواب الحذف[٢]، وهو ليس في كتاب الجامع، واستدراكه قواعد علمية عامة تضبط ما ينضوي تحتها من مسائل، مثل وسائل معرفة الحقيقة في الكلام[٣]، ووسائل معرفة المجاز [٤].

ومن الثاني : تخطئة تسمية المجاز في الحروف استعارة[٥]،وإجابته على نقد ابن الأثير للخفاجي في تشبيه نسبة الأصوات إلى حاسة السمع بنسبة الألوان إلى حاسة البصر، [٦].

ج- إضافات إيضاحية : وهي – وإن خالفت في الجملة مفهوم الاختصار- يحتاج إليها إذا غمض المعنى الذي في الأصل أو أشكل. ومنها عند الطوفي تقسيم الاستعارة إلى أنواع من حيث نوع المشبه والمشبه به فيها، وأظن أنه كان يمكن الاستغناء عنه في المختصر. ومنها زياداته أمثلة من القرآن في باب التكرير تأكيدا لكون التكرير غرضاً معنوياً.

وقد تنوعت هذه الإضافات، بحيث كان من المناسب أن نجعلها ميدانا للمقارنة بين ابن الأثير والطوفي في أثناء بسطنا لمنهج كل منهما في التقسيمات والاستدلالات والرؤية البيانية، وهو ما سأوليه بعض التفصيل في المبحثين التاليين.

---

(١) انظر: الإكسير للطوفي (ص: ٢٧٤).

(٢) انظر: الإكسير للطوفي (ص: ١٨٤).

(٣) انظر: الإكسير للطوفي (ص: ٦٤).

(٤) انظر: الإكسير للطوفي (ص: ٦٥).

(٥) انظر: الإكسير للطوفي (ص: ١١٢ – ١١٣).

(٦) انظر: الإكسير للطوفي (ص: ٧٣ – ٧٥).

المبحث الثاني:

أدوات دراسة المعنى

لعل أول ما يظهر ملامح المنهج في طرق التصنيف أدواته التي تتمثل في تقسيم الموضوعات وترتيبها، واستعمال المصطلحات التي يدلف من خلالها للعرض، إلى جانب طريقة الاستدلال على ما يطرحه بغض النظر عن تقويم الدليل في ذاته. ويتلخص درسنا لهذه الملامح عند الطوفي وابن الأثير فيما يلي:

أ) التقسيمات :

تعد تقسيمات العمل العلمي جزءا لا يتجزأ من عطائه، فما زال العلماء يثنون على حسن ترتيب الكتب ويعدونه ميزة؛ فها هو القلقشندي يجعله من سمات نجاح الكاتب(١)، ويثني ياقوت على المرزباني بأنه كان «حسن الترتيب لما يصنفه»(٢)، فلا غرو أن يكون طرح التقسيمات عند المصنفين من أوائل ما يميز منهجهم.

وقد كان للطوفي جهده المستقل في تقسيمات موضوعات الكتاب، ظهر ذلك واضحاً في كتابه، ويمكن تصنيف إضافة الطوفي فيما يتعلق بتقسيم الموضوعات إلى قسمين :

الأول : تقسيمات غير موجودة عند ابن الأثير أصلا.

الثاني : تقسيمات وجدت عند ابن الأثير، إلا أن الطوفي تصرف في عرضها على درجات مختلفة بالزيادة أو الحذف أو الدمج أو غير ذلك من أنوع التصرف كما سيأتي بيانه.

فمن تقسيماته التي لم يذكرها ابن الأثير أصلاً تقسيمه للاستعارة إلى معنوية ولفظية، وقد جعل أبحاث ابن الأثير في الاستعارة داخلة في هذين النوعين(٣)، ومن ذلك تقسيمه المجاز السببي إلى أربعة أنواع: فاعليّ، وغائيّ، وصوريّ، وقابليّ(٤)، وهذا كله زائد على ابن الأثير إلا

(١) انظر: صبح الأعشى (٩/ ١٦٦).

(٢) انظر: معجم الأدباء ياقوت الحموي (٦/ ٢٥٨٣) .

(٣) انظر: الإكسير للطوفي (ص: ١٠٩). والجامع الكبير لابن الأثير (ص: ٨٨) وما بعدها.

(٤) انظر: الإكسير للطوفي (ص: ٦٠)، ولم يعرف الطوفي هذه المصطلحات التي توصل إليها، ولكن يمكن أن نفهم من أمثلته أنه قصد بالفاعليّ :ما يتوصل إليه نتيجة فعل الفاعل، وبالغائي: ما يسميه البلاغيون اعتبار ما سيكون، أي : اعتبار الغاية، والصوريّ ما يبادر الذهن إلى تصوره مع أن المراد غيره، والقابليّ: ما يكون

إلا في إدخاله تسمية العنب خمراً ضمن السبب الغائي في حين أن ابن الأثير جعلها أحد الأنواع العامة للمجاز[١].

وأما تصرف الطوفي فيما ذكره ابن الأثير من تقسيم فأمثلته كثيرة يمكن تصنيف أهمها فيما يلي:

١-الزيادة:

ومن ذلك اكتفاء ابن الأثير في باب الإضمار بذكر إضمار متعلق فعل المشيئة في مثل قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٠][٢]، فزاد الطوفي نوعين آخرين في تقسيمه وهما :

أ) حذف المعلول، كقوله تعالى: ﴿وَانظُرْ إِلَىٰ حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِّلنَّاسِ﴾ [البقرة: ٢٥٩].

ب) حذف أحد القسمين اللذين يقتضيهما الكلام كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَعَسَىٰ أَن يَكُونَ مِنَ الْمُفْلِحِينَ﴾ [القصص: ٦٧] «ولم يذكر القسم الآخر الذي تقتضيه (أما) إذا وضعها لتفصيل كلام مجمل»[٣].

وقد يدعوه الولع بالتقسيم إلى زيادة ما لا موضع لزيادته، فقد قسم ابن الأثير الاستعارة إلى ثلاثة أقسام: المستعار، والمستعار منه، والمستعار له[٤]، فزاد الطوفي ركناً رابعا هو المستعير، قال : «وهو المتكلم»[٥]، ويظهر للمدقق أن المستعير ليس ركناً في الاستعارة لأن النظر إنما

قابلاً للفعل. وقد ذكر ابن أبي الحديد هذه الأنواع الأربعة في الفلك الدائر ص ٢٠١ ، واكتفى أيضاً بالتمثيل بأمثلة، بينما أطلق بعض البلاغيين بعض هذه الألفاظ في أثناء الكلام ليس على سبيل الاصطلاح، وعلى غير المعنى الذي أراده ابن أبي الحديد والطوفي. أنظر: زهر الأكم في الأمثال والحكم لليوسي (٣/ ٣٦) . والمنهاج الواضح في علوم البلاغة لحامد عوني (١/ ١٠٠) .

(١) انظر: الجامع الكبير لابن الأثير (ص: ٢٩).

(٢) انظر: الجامع الكبير لابن الأثير (ص: ١٢٦).

(٣) الإكسير للطوفي (ص: ٢٨٢).

(٤) انظر: الجامع الكبير لابن الأثير (ص: ١٢٦).

(٥) الإكسير للطوفي (ص: ١٠٩).

يكون في الاستعارة ذاتها من حيث كونها تركيباً ذا أسلوب خاص، وإلا لعددنا المتكلم ركنا من أركان أنواع البيان الأخرى.

٢-الحذف:

ونقصد به هنا حذف بعض التقسيمات داخل الموضوع لأن مطلق الحذف أوسع في المختصرات، ومن ثم فالحذف المقصود هنا هو الحذف المتعمد لعلة، ومن ذلك عند الطوفي حصره أصناف العلاقات المجازية في عشرة أصناف، وحذفه سبعة أصناف من علاقات المجاز التي أوردها ابن الأثير في باب المجاز، وقد أشار إليها بقوله: «وزاد ابن الأثير وجوهاً أُخَر»(١). وعموماً فإن مبحث المجاز عد الطوفي فيه زيادة وحذف وتقديم وتأخير(٢).

وأما حذف الطوفي للنوع الذي سماه ابن الأثير (الزيادة في الكلام لغير فائدة) ومثل له بقوله تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾ [آل عمران: ١٥٩] جاعلا (ما) زائدة لا معنى لها(٣)، فقد علق الطوفي عليه بأنه «وهم قبيح لاسيما من مثله المتضلع من علم البيان»(٤)، لكنه حصر فائدة (ما) فيما سماه «تعديل أجزاء الكلام، والتسوية بين صدر الآية وعجزها»(٥).

ونحن مع الطوفي في توهيمه ابن الأثر إذ لا ينبغي أن يكون في القرآن شيء لا معنى له، وأما استدراكه بأن فائدة (ما) هي تعديل أجزاء الكلام فلا يحمل معنىً جديداً، لأن تعديل أجزاء الكلام لا يدخل في المعاني وإنما يدخل في التحسين اللفظي وهو قريب من القول بأنها لا معنى لها(٦).

---

(١) الإكسير للطوفي (ص: ٦٠- ٦٢) ويقابل بكتاب الجامع الكبير لابن الأثير (ص: ٢٨) وما بعدها.

(٢) انظر: الإكسير للطوفي (ص: ٦٤). إذ أودع ابن الأثير في جامعه أربعة عشر نوعاً، وحصرها الطوفي في عشرة أنواع، أدخل فيها ثلاثاً لم يذكرها ابن الأثير ، واستغنى في هذا الحصر عن سبعة منها، مكتفيا بالإشارة إليها.

(٣) انظر: الجامع الكبير لابن الأثير (ص: ١٢٦).

(٤) الإكسير للطوفي (ص: ٦٢).

(٥) المصدر نفسه. وقد تبنى الطوفي القول بمنع وجود زيادة لا معنى لها في القرآن لكونه عيبا في الكلام عازيا كل زيادة إلى ما قرره من تعديل العبارة (المصدر نفسه).

(٦) التفت جماعة من اللغويين والمفسرين إلى معنى التأكيد في (ما) هنا، كالزجاج وابن الأنباري (معاني القرآن للزجاج ١/ ١٠٣، ١٠٤، ٤٨٢ والبيان لابن الأنباري ١/ ٢٢٩)، وزاد الزمخشري إلى ذلك معنى القصر. (الكشاف ١/ ٢٢٦).

٣- الدمج والتفريق:

فمثال الدمج جمعه بين النوعين السادس والسابع مما يحتاج إليه الكاتب المؤلف بقوله: «حفظ الكتاب وجملة صالحة من السنة»[١]، وهو ما فرقه ابن الأثير فجعل النوع السادس «حفظ القرآن الكريم والاطلاع على غرائبه وعجائبه»[٢]، وجعل النوع السابع «تحفظ أخبار الرسول صلى الله عليه وسلم... فإن الأمر يجري في ذلك مجرى القرآن الكريم»[٣]. ولا يبدو لهذا الدمج علة إلا الاختصار، ولعل إشارة ابن الأثير إلى تشابههما[٤] شجع الطوفي على دمجهما دمجهما معاً.

وعلى العكس من ذلك يفرق الطوفي في مبحث أقسام الألفاظ بين قسمي المترادفة والمتباينة[٥]، في حين يجمع بينهما ابن الأثير[٦].

٤- تمتين العبارة ولملمة مقاصدها:

وهذا مما يميز أسلوب الطوفي في تقسيماته، فقد انتقد ابنَ الأثير في تفريقه الكلام وإطنابه فيه عند ذكر الوجه الأول من أوجه جودة ما تباعدت مخارجه من الكلم مع استحسانه ذكر هذا الوجه وإنما انتقد مجيء ابن الأثير به «مشتتاً متفرقاً»[٧]. وقد عالج ابن الأثير هذا المعنى

(١) الإكسير للطوفي (ص: ٥٦).

(٢) الجامع الكبير لابن الأثير (ص: ١٩).

(٣) الجامع الكبير لابن الأثير (ص: ١٩).

(٤) انظر: المصدر السابق نفسه.

(٥) انظر: الإكسير للطوفي (ص: ٥٠-٥١).

(٦) انظر: الإكسير (ص: ٥٠-٥١)، وقابل: الجامع الكبير (ص: ١٤). وعلة الجمع عند ابن الأثير هو طلب التمييز بينهما لوجود شبه بينهما قد يوهم أن المتباينة من المترادفة في بعض الحالات. ويبدو أن قد تراجع هنا عما أطلقه في المثل السائر (١/ ٢٧) من أن المترادف هو اتحاد المسمى واختلاف أسمائه؛ كقولنا: الخمر والراح والمدام..حيث استدرك ذلك عليه ابن أبي الحديد (الفلك الدائر ص٤٤) بأنها في الحقيقة متباينة وإن ظُن أنها مترادفة، "كالسيف والصارم والمهند". وشرع يبين الفرق بينهما، فما قرره ابن الأثير في الجامع هو عين استدراك ابن أبي الحديد عليه في المثل السائر.

(٧) الإكسير للطوفي (ص: ٧٣).

في ثلاث صفحات أكثر فيها من التمثيل وقدم وأخر[١]، فجاءت صياغة الطوفي له أدق وأمتن[٢].

ب) المصطلحات :

المصطلح من أهم أدوات الدراسة في أي علم من العلوم، وهو مقدمة للفهم من منطلق أن الحكم على الشيء فرع عن تصوره، ففهم المصطلح وإجراؤه هما طرفا العلم[٣]، وإذا طبقنا طبقنا ذلك على دراستنا فقد تعامل ابن الأثير والطوفي في دراستهما للمعنى القرآني مع المصطلح تعاملاً يحتاج إلى تجلية ومقارنة، وسيحاول البحث التمثيل بمصطلحات لها علاقة وثيقة بالقرآن وعلومه ولها أثر في فهم معانيه ومراميه.

فمصطلحا الفصاحة والبلاغة على سبيل المثال هما مدخل علوم البيان القرآني، فهذا شيخ البلاغة عبد القاهر الجرجاني يعد الكشف عن الفصاحة والبلاغة ضروريا لفهم إعجاز القرآن، لأنه لا يكفي في معرفة هذا العلم العظيم الذي كان به إعجاز القرآن الكريم قول مُهمل ولا كلام مجمل[٤]. ويعد هذان المصطلحان مدخلاً لابن الأثير والطوفي في كتابيهما. ومن ثم كان جهدهما في إيراد المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي ومحاولة الربط بينهما، فابن الأثير يذكر أن «أصل الفصاحة في وضع اللغة الظهور والبيان، يقال: أفصح الصبح إذا بدا ضوؤه وأسفر، وأفصح فلان عما في نفسه إذا أظهره»[٥]، وأما الطوفي فيبدو أنه يرجع اشتقاقها إلى الفعل الثلاثي (فصُح) لا الرباعي (أفصح)، فيقرر أن اشتقاقها «من الفصيح وهو اللبن إذا أخذت رغوته وذهب لبأه»[٦]، ويبدو أن الثلاثي والرباعي هنا من باب (أفعل) التي بمعنى (فعل) وهو كثير في اللغة[٧].

(١) انظر: الجامع الكبير لابن الأثير (ص: ٣٩-٤١).

(٢) انظر: الإكسير للطوفي (ص: ٥٦).

(٣) انظر: قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، عبدالسلام المسدي (ص١١)..

(٤) انظر: دلائل الإعجاز للجرجاني (ص: ١٠٩).

(٥) الجامع الكبير لابن الأثير (ص: ١٨٣).

(٦) الإكسير للطوفي (ص: ١٠٧).

(٧) انظر:الشافية في علم التصريف لابن الحاجب ص ١٩. وقد خطّأ مُحَقِّقا كتاب الجامع ابنَ الأثير في اشتقاقه الفصاحة من الفعل الرباعي (أفصح) بقولهما : «... فالفصاحة تختص بالفعل الثلاثي. وإيضاح ابن الأثير لها

ويستفاد من عرضهما لمصطلح الفصاحة اختلاف طريقتهما في إيراد المصطلح، فقد ذكر الطوفي الاصطلاح أولاً بقوله: «الفصاحة: خلوص اللفظ من التعقيد الموجب لقرب فهمه ولذاذة استماعه»(١)، ثم أردفه بأصلها اللغوي الآنف، بينما ذكر ابن الأثير معناها اللغوي ولم يذكر المعنى الاصطلاحي تحديداً، وإنما أشار إليه بأنه «سمي اللفظ فصيحاً لأنه يبين المقصود، ويوضح المعنى...»(٢).

ولعل مدى التقارب والخلاف بينهما يبدو أكثر في مصطلح البلاغة؛ فيبدو التقارب في اتفاقهما على الجمع بين المعنى اللغوي والاصطلاحي، فيرجعهما ابن الأثير إلى معنى الوصول والانتهاء، «وسُمي الكلام بليغاً من ذلك، أي أنه بلغ الأوصاف اللفظية والمعنوية»(٣)، غير أن طريقة الطوفي اختلفت عن طريقة ابن الأثير فيما يلي:

أ- أنه قدم الاصطلاح على الأصل اللغوي خلافا لابن الأثير.

ب-أنه ساقه على طريقة الاصطلاحيين محدداً واضح المعالم، فقال: «والبلاغة كون الكلام الفصيح موصلاً للمتكلم إلى أقصى مراده»(٤).

ت- أنه خالف الاصطلاح المفهوم من كلام ابن الأثير، وهو كون الكلام قد بلغ الأوصاف اللفظية والمعنوية.

ث- أنه ذكر كلام ابن الأثير على أنه وجه ولم يرجحه، وجعل معنى البلاغة متعلقا بفهم السامع من خلال كلام المتكلم «لكونه يبلغ السامع أقصى ما يريد من المعنى»(٥)، بينما جعله ابن الأثير متعلقا بكلام المتكلم من حيث تأثيره في السامع.

بالفعل الرباعي مخالف لأصول الإيضاح» [الجامع لابن الأثير (ص: ٧٧)]. قلت : ولا أرى لهذه التخطئة وجهاً، لأن تقديم الأصل الثلاثي هو اجتهاد ابن منظور الذي اعتمدا عليه في تخطئة ابن الأثير، مع أنه ليس ملزماً باجتهاد ابن منظور، فمعظم البلاغيين يأخذونها من الفعل الرباعي (أفصح)، وهو مُبِين عن المعنى نفسه، وقد أورد ابن منظور هذه الاستعمالات. [انظر: لسان العرب لابن منظور (٢/ ٥٣٣-٥٤٥).

(١) الإكسير للطوفي (ص: ١٠٧).

(٢) الجامع الكبير لابن الأثير (ص: ٧٧).

(٣) الجامع الكبير لابن الأثير (ص: ٧٩).

(٤) الإكسير للطوفي (ص: ١٠٧).

(٥) الإكسير للطوفي (ص: ١٠٧).

والذي يظهر لي أن كليهما أصاب المعنى من وجه؛ فاعتمد ابن الأثير صفة الكلام واعتمد الطوفي أثره، ولا شك أن الصفة تصنع الأثر، فلعلها أولى بالذكر، ولذلك لم يمنع الطوفي الوجه الثاني الذي ينظر إلى صفة القول في تأويله لقوله عز وجل: ﴿وَقُل لَّهُمْ فِي أَنفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا ﴿٦٣﴾﴾[1].

أما اصطلاح الكناية فقد يكشف عن جملة من الأمور المهمة حول هذا المصطلح عند الشيخين، وأول ما يلفت النظر أنهما جعلا الكناية مقترنة بالتعريض تفريقاً بينهما على خلاف عادة البلاغيين، لكن جعلها ابن الأثير النوع السابع من الباب الأول من الفن الثاني[2]، وجعله الطوفي النوع الثاني من أنواع علم البيان. وقد انصب اهتمام ابن الأثير على بيان ما يجمع بينهما وما يفرق، فالجامع بينهما عنده هو «الميل مع المعنى وترك اللفظ جانباً»[3]، وهو ينعي على كثير من المؤلفين السابقين خلطهم بين الكناية والتعريض، وقد ذكر أمثلة لذلك الخلط. ومن ثم شرع في التفريق بينهما[4].

ومن خلال ما أورده ابن الأثير والطوفي في تعريف الكناية والتعريض يستخلص ما يلي:

أ) أن ابن الأثير فرق تفريقاً صريحاً بين الكناية والتعريض، «أما الكناية فهي أن تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له، كما كنى الله تعالى عن الجماع باللمس، فإن حقيقة اللمس هي الملامسة... ولما كان الجماع ملامسة بالأبدان ... أطلق عليه اسم اللمس مجازاً»[5]، «وأما التعريض فهو أن تذكر شيئاً يدل على شيء لم تذكره، وأصله التلويح من عرض الشيء أي من جانبه»[6].

---

(١) يرى الطوفي أن معناها (قل لهم قولا يبلغهم ويفهمهم المعنى المراد) ص١٠٧.

(٢) انظر: الجامع الكبير لابن الأثير (ص: ١١٨).

(٣) الجامع الكبير لابن الأثير (ص: ١٥٦).

(٤) انظر: المصدر السابق نفسه. ويبدو أن ابن المعتز هو أول من عقد مثل هذا الباب وخلط الكناية بالتعريض (انظر: البديع له ص ١٦٠)، «والذي يرجع إلى ما كتبه ابن المعتز عن التعريض والكناية يجد أنه لم يعرف الكناية ولم يفرق بينها وبين التعريض". (الكناية: مفهومها وقيمتها البلاغية د. محمود شاكر القطان ص٥٦).

(٥) الجامع الكبير لابن الأثير (ص: ١٥٦-١٥٧).

(٦) الجامع الكبير لابن الأثير (ص: ١٥٦).

ب) أما الطوفي فإنه ذكر تعريفاً آخر للكناية هو : «إخفاء المعنى المقصود تحت لفظ لم يوضع له لمشابهة بين المعنيين...»[1]، والملاحظ أنه التقط هذا من شرح ابن الأثير لتعريف الكناية في المثل السائر حيث يقرر ابن الأثير أن «الكناية مشتقة من الستر يقال: كنيت الشيء إذا سترته، وأجري هذا الحكم في الألفاظ التي يستر فيها المجاز بالحقيقة فتكون دالة على الساتر والمستور معاً»[2]، وأما قوله (لمشابهة بين المعنيين) فهو مأخوذ من الكناية عند ابن الأثير وهو «أنها لفظة دلت على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز لوصف جامع بين الحقيقة والمجاز»[3].

ت) انتقد الطوفي تعريف ابن الأثير للتعريض بأنه هو عين تعريفه للكناية مع تغيير في اللفظ[4]، وهو يرى أن الفرق بينهما دقيق أو قد يكونا مترادفين[5]. ولا أظن أنه وُفِّق في هذا الاعتراض، إذ تفريق ابن الأثير واضح في المعنى لا في مجرد اللفظ، فالكناية «هي أن تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له»[6]، وهذا يفيد أنه ذكر الشيء نفسه، وأما التعريض «فهو أن تذكر شيئاً يدل على شيء لم تذكره»[7]، وهذا يفيد أنه لم يذكر الشيء أصلاً وإنما ذكر أمراً غيره يشير إليه. ولذلك لم يخرج البلاغيون عن هذا المعنى في تعريفهم للتعريض، وقد نقل الدكتور نزيه فراج جملة من تعريفات البلاغيين له ليؤكد أن تعريف ابن الأثير الذي أخذه من الزمخشري «لم يستطع أحد من العلماء المدققين بعده أن يُغيّر منه كلمة واحدة، وكل ما قالوه في تعريف التعريض بعده مستنبط منه وناظر إليه»[8].

---

(١) الإكسير للطوفي (ص: ١١٨).

(٢) المثل السائر لابن الأثير (٢/ ١٧٣).

(٣) المثل السائر لابن الأثير (٢/ ١٧٢). وهذا يشير إلى أن تعريف الكناية في الجامع يختلف عن تعريفها في المثل السائر، والملاحظ أن تعريفه إياها وتفريقه بينها وبين التعريض في الجامع مأخوذ بنصه من كلام الزمخشري في تفسيره. انظر: الكشاف (٢/ ١٧٢).

(٤) انظر: الإكسير للطوفي (ص: ١١٩).

(٥) انظر: الإكسير للطوفي (ص: ١٢٠).

(٦) الجامع الكبير لابن الأثير (ص: ١٥٦).

(٧) الجامع الكبير لابن الأثير (ص: ١٥٧).

(٨) من مباحث البلاغة والنقد بين ابن الأثير والعلوي لنزيه فراج (ص: ٢٠٦).

ويسعنا بعد هذا العرض أن نشير إلى قيمة جهد الطوفي في هذه الأبواب السابقة وأنه لم يكن مجرد مختصر لجامع ابن الأثير، وإنما قرأه قراءة بصيرة مميّزة يأخذ ما يرتضيه ويترك غيره، وينتقده أحياناً، كما تجدر الإشارة إلى ما سبق تقريره من أهمية هذه الأدوات التي اختصرت دراستها في فهم الكتاب الكريم ومعالجة معانيه ودلالاته، تلك الأدوات التي اعتمدها الشيخان في رؤيتهما البيانية وتقليبهما للمعاني القرآنية وكشفهما عن أغوارها، وهو الأمر الذي نرجو أن تتكشف جوانبه في المبحث التالي إن شاء الله.

ج) الاستدلالات :

للاستدلالات أهمية كبيرة في تجلية الفكرة، ثم إن لطريقة التعامل الأدبي والعلمي معها أثراً واضحاً في إبراز دورها المعنوي ودلالاتها، وجهد ابن الأثير في هذا المجال لا ينكر، وقد تبعه الطوفي في أكثره، إلا أن له جهداً خاصاً في استدلالاته وأمثلته وتوجيهها، ويتمثل هذا الجهد إما في الزيادة على ابن الأثير من الشواهد والأمثلة وإما في طريقة التعامل الدلالي معها.

فمن أمثلة الزيادة على ابن الأثير ما ذكره في الفرع الثاني من القسم الثاني من التكرير وهو تكرير المعنى دون اللفظ مع أنهما يدلان على غرض واحد، فقد مثل له ابن الأثير بقولنا : (أطعني ولا تعصني)، باعتبار أن الأمر بالطاعة نهي عن المعصية، فتكون فائدة التكرار «تثبيت الطاعة في نفس المخاطب والتقرير لها في قلبه»(١)، والواضح أنه لم يمثل بشيء من آيات القرآن الكريم في هذا الموضع مع أن هذا النوع من التكرير موجود في القرآن ويحتاج إلى إزالة لبس وتثبيت فهم.

وأما الطوفي فقد زاد على المثال الذي أورده ابن الأثير ثلاثة مواضع من القرآن الكريم، مذيلا كلاً منها ببيان المراد بتكرير المعنى، ومنها قوله تعالى: ﴿ فَأَنجَيْنَٰهُ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥ بِرَحْمَةٍ مِّنَّا وَقَطَعْنَا دَابِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا ۖ وَمَا كَانُوا۟ مُؤْمِنِينَ ﴿٧٢﴾ ﴾ [الأعراف: ٧٢]، قال : «فمعنى : ﴿ وَمَا كَانُوا۟ مُؤْمِنِينَ ﴾ معنى ﴿ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا ﴾، وفائدة تكراره تأكيد الإخبار عن تكذيبهم وكفرهم إثباتاً ونفياً، كما تقول في التثريب على شخص: إنه كذبني وما صدقني،

(١) الجامع الكبير لابن الأثير (ص: ٢١٠).

وعصاني وما أطاعني، وأهانني وما أكرمني، ومثله... ﴿وَأَضَلَّ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُۥ وَمَا هَدَىٰ ﴿٧٩﴾﴾ [طه: ٧٩]»[1]، وهو هنا ينظر إلى الجانب اللفظي في التوكيد، فهو يزيد دقيقة معنوية للتكرير وهي «أن إثبات التكذيب والإضلال يكفي في صدقه وقوعُه مرة واحدة، ولا يدل على تكرار الوقوع ودوامه لأنه من باب المطلق، وهذا شأنه. وأما نفي ذلك فلا يصدق إلا بانتفاء جميع أفراد ماهيته»[2]. ويطبق هذه القاعدة على الآيتين بأن الله تعالى جمع لهم بين ما يثبت كذبهم – وهو قوله ﴿كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا﴾ وما يدل على دوامه واستمراره وهو نفي الإيمان عنهم[3].

وإذا كانت الزيادات السابقة مثالاً للزيادة التبعية، ونقصد بها أن أصل الفكرة موجود في جامع ابن الأثير، وصارت الزيادة في الأمثلة، فثمة زيادة يمكن أن نطلق عليها زيادة أصلية لأن المبحث الذي وردت فيه برمته زائد على ما ذكره ابن الأثير من مباحث في الباب، ولعل من أظهر ذلك ما زاده الطوفي من مباحث على ابن الأثير في باب الحقيقة والمجاز، ومنها ضوابط معرفة المجاز، ليقدم قواعد لتقويم ادعاء المجاز في النص عامة وفي القرآن خاصة، فمن علامات المجاز عنده مجيئه عن طريق المقابلة، وهو وروده مقابلاً للحقيقة[4]. في مثل: ﴿وَمَكَرُوا۟ وَمَكَرَ ٱللَّهُ ۖ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ ﴿٥٤﴾﴾ [آل عمران: ٥٤] و﴿ وَجَزَٰٓؤُا۟ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ

(١) الإكسير للطوفي (ص: ٢٥٦-٢٥٧).

(٢) الإكسير للطوفي (ص: ٢٥٧).

(٣) انظر: الإكسير للطوفي (ص: ٢٥٧). وقد ذكر المفسرون فوائد أخرى للتكرار في الآية، فالنيسابوري يرى له إحدى فائدتين: "أن يكون على معنى الاحتراز عمن آمن منهم كمرثد بن سعد وغيره، أي: "ولم يكونوا مثل من آمن منهم". "أو على معنى نفي لإيمانهم في المستقبل لأنهم معاندون. (غرائب القرآن ورغائب الفرقان ٣/ ٢٧١). وهذا الوجه هو الذي راق لكثير من المفسرين، فقد اكتفى به أبو حيان ولم يذكر غيره، وشرحه.(البحر المحيط ٥/ ٩٠).

(٤) هذه طريقة أصحاب التأويل في الصفات الإلهية كالمعتزلة والأشاعرة، وأما مذهب أهل السنة فهو أن طريق المقابلة ليس قرينة على المجاز، بل يمكر الله مكراً حقيقياً بمن يمكر لكن مكره لا يشبه مكرهم، وهذا يجري مع كل الصفات الإلهية، فالمعول عليه هو عدم المماثلة بين الله وخلقه في حقيقة الصفة، وهو الأقرب إلى الفطرة السوية. ويمكن مراجعة إنكار المجاز عند ابن تيمية بين الدرس البلاغي واللغوي لإبراهيم التركي (ص١٧٠-١٧٥) .

﴿مِّثْلُهَا ۝٤٠﴾ [الشورى: ٤٠][1]، إلا أنه ينتقد هذه العلاقة، ويرى فيها نظراً بأنها غير مطردة في القرآن الكريم[2].

وبالجملة فيلاحظ أن الطوفي يستكثر من الاستشهاد على المعاني بالآيات القرآنية، ولذلك أمثلة كثيرة منها ما أورده في باب حذف الفعل وجوابه، فإنه زاد أمثلة على ما ذكره ابن الأثير وجعلها متوالية يأخذ بعضها بحُجَز بعض، ومما زاده قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ...﴾الآية. [الأنفال: ٥٠] و ﴿ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِى ٱلنَّارِ﴾الآية.[النمل: ٩٠][3].

وقد يقع في تعامل الطوفي مع الأمثلة المشتركة بينه وبين ابن الأثير يقع أحياناً خلاف في الفهم والتحليل، ولعل من أوضح الأمثلة على ذلك مخالفته له في توجيه المعنى في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا﴾ [الكهف: ٢٨]، فقد جعل ابن الأثير الآية مثالاً على ما يجيء من الأفعال ملتبساً بفعل المطاوعة، وقد يفهم ذلك من ظاهره إلا أن حقيقة معناه مخالفة معنى المطاوعة، ولذلك يعطف بالواو لا بالفاء التي يعطف بها الفعل المطاوع[4]، ويطبق هذه القاعدة على قوله تعالى: ﴿أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ﴾ بأن (أغفلنا) بمعنى صادفناه غافلاً، لأنه ليس معطوفاً عليه بالفاء، ولو كان مطاوعا لقال (فاتبع هواه)[5]، فهو يخرج الفعل عن المطاوعة ليكون المعنى (وجدناه – أو صادفناه – غافلا)، وهذا يشي بشيء من اعتقاد أن الله تعالى لا يخلق فعل الشر، وهذا ما دعا الطوفي إلى مخالفته من وجهين:

الأول: أنه تأويل المعتزلة فرارا من الإيمان بالقدر[6] إلى جانب أن هذه الآية مما احتج به بعض أهل السنة على المعتزلة في هذا الباب[1].

(١) انظر: الإكسير للطوفي (ص: ٦٥).

(٢) انظر: الإكسير للطوفي (ص: ٦٥).

(٣) الإكسير للطوفي (ص: ١٨٥). فالتقدير في الآية الأولى «يقولون لهم: ذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ»، وفي الثانية : «يقال لهم: هَلْ تُجْزَوْنَ». وانظر ص ٢٣٧، ٢٣٨.

(٤) انظر: الجامع الكبير لابن الأثير (ص: ٢٠٢)

(٥) انظر: الجامع الكبير لابن الأثير (ص: ٢٠٢)

(٦) انظر: الإكسير للطوفي (ص: ٢٤٢).

والوجه الثاني: أنه ليس بالضرورة تأويل الفعل على معنى المطاوعة فيصح أن يكون معنى الكلام : «لا تطع من جمعنا له واجتمع له الإغفال واتباع هواه»(٢)، إشارة إلى أن الكافرين اجتمع فيهم الأمران، وهذه الأخيرة أشار إليها ابن الأثير إشارة عابرة(٣).

إلا أن هذا التخريج من ابن الأثير والطوفي يمكن أن يبدي مكنون العطف بالواو، وهو إرادة تبشيع الفعل وتفظيعه، لأنه جمع له صفتين كل منهما كافية للإعراض عنه، ومثله قوله تعالى في الباب نفسه: ﴿ وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ﴿١٠﴾ هَمَّازٍ مَّشَّآءٍ بِنَمِيمٍ ﴿١١﴾ ﴾ الآيات. [القلم: ١٠-١٣].

ولأن الجهد البشري لا يصل إلى الكمال فهناك مواطن في هذا الباب يمكن أن تنتقد على الطوفي ومنها: قصور عبارته أحياناً عن مقصد ابن الأثير في توجيه المعنى القرآني المتعلق بموضع الاستشهاد، ففي رد ابن الأثير قول الغانمي بخلو القرآن الكريم من الاقتضاب والتخلص، بدأ ببيان حقيقة التخلص وهو «الخروج من كلام إلى كلام آخر غيره بلطيفة تناسب بينهما»(٤)، ثم طبق هذا على قوله تعالى: ﴿ وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ إِبْرَٰهِيمَ ﴿٦٩﴾ ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٠٢﴾ ﴾ [الشعراء: ٦٩ - ١٠٢]، إذ ذكر ما فيها من البيان الجليل الذي يأخذ بالعقول والألباب(٥)، وذلك في صياغة تحليلية للترابط المعنوي بين الآيات مصوراً بلاغة التخلص في كل موضع من مواضعه بحيث ينسل من المعنى إلى غيره بطريقة انسيابية تحافظ على الوحدة العضوية في الآيات، «فانظر أيها المتأمل إلى هذا الكلام الشريف الآخذ بعضه برقاب بعض مع احتوائه على ضروب من المعاني فيتخلص من كل واحد منها إلى الآخر بلطيفة دقيقة حتى كأنه معنى واحد...»(٦)، وأما الطوفي فاكتفى بذكر أن هذا

---

(١) انظر: الإكسير للطوفي (ص: ٢٤٢).

(٢) الإكسير للطوفي (ص: ٢٤٢).

(٣) انظر: الجامع الكبير لابن الأثير (ص: ٢٠٢).

(٤) الجامع الكبير لابن الأثير (ص: ١٨٢). وقد تبع ابن الأثير في هذا بعض المصنفين في علوم القرآن كالزركشي (البرهان ١/ ٤٣) والسيوطي (الإتقان ١/ ٣١٠)، كما تبعه بعض المفسرين كالألوسي (١٢/ ٢٤٠).

(٥) انظر: الجامع الكبير لابن الأثير (ص: ١٨٣).

(٦) الجامع الكبير لابن الأثير (ص: ١٨٤).

تخلص من الإخبار بأنهم عدو، إلى الدعاء في قوله: ﴿رَبِّ هَبْ لِي حُكْمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ﴾ إلى قوله: ﴿يَوْمَ يُبْعَثُونَ﴾ [الشعراء: ٨٣-٨٧]، ثم تخلص آخر إلى الوعظ والتحذير في قوله: ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ (٨٨) إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ (٨٩)﴾[الشعراء: ٨٨-٨٩][(١)]. والمقارن بين عبارة الطوفي وبين تحليل ابن الأثير للآيات وإظهاره براعة التخلص فيها وتركيزه على جوانب الوحدة العضوية المعنوية في الآيات يدرك القصور في عبارة الطوفي.

(١) انظر: الإكسير للطوفي (ص: ٢٢٣-٢٢٤).

المبحث الثالث

الرؤية البيانية

يتمثل البيان القرآني في القدرة المعجزة على إبراز المعنى بصورة دقيقة وعميقة ومفصلة، ومن ثم كان تفسير النص القرآني على درجتين:

الأولى: بيان المعنى المباشر لآياته من خلال الألفاظ والتراكيب.

والثانية: كشف المعنى ومرمى الدلالة والربط بين الصورة البيانية وظلالها الدلالية، وبهذه الأدوات يتوصل إلى عمق المعنى القرآني ولطائف إشاراته.

وتقترب الدرجة الأولى مما يسمى في علم الدلالة الحديث بـ(المعنى) كما تقترب الدرجة الثانية إلى ما يسمونه (معنى المعنى)، وبهما تتكامل وظائف التعبير القرآني ويكتمل وجه الإعجاز ومداركه.

ومن الأمثلة الواضحة على إدراك جانب المعنى في القرآن الكريم ما قرره الطوفي في باب التكرير بعد أن ذكر فائدة الاختصاص في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ [الفاتحة: ٥]، من أن التكرار نفسه وإن كان تكراراً يراد به التأكيد فإنه ينظر إلى المعنى لأن «المعنى بالتكرار آكد وأدل على ضراعتهم وصدقهم في السؤال وإخلاصهم»[١]، ويرجع ذلك إلى تعالي المستوى البلاغي للقرآن؛ إذ يراعي الكلام البليغ كلا من المعنى والعبارة معا[٢].

وإذا كان ابن الأثير قد جعل كتابه الجامع الكبير لدراسة قسمي الأدب العربي المنظوم والمنثور فقد كان القرآن الكريم هو المعين الأول الذي أثرى بحوث الكتاب كما ذكر ذلك في مقدمته، وهو يذكر أيضاً في الباب الذي عقده عن (شجاعة العربية) أن ابن جني ذكر في كتاب (الخصائص) بعض هذا الباب[٣]، ثم أكد أنه – أعني ابن الأثير – أودع في مصنفه هذا نكتا طريفة ومعاني عجيبة في القرآن الكريم[٤].

---

(١) الإكسير للطوفي (ص: ٢٤٥).

(٢) انظر: الإكسير للطوفي (ص: ٢٤٦).

(٣) انظر: الخصائص (٢/ ٣٦٢)،ومعظم الباب عنده محصور في "الحذف والزيادة والتقديم والتأخير والحمل على المعنى والتحريف".

(٤) انظر: الجامع الكبير لابن الأثير (ص: ٩٨).

ولكي تتضح الرؤية البيانية في دراسة المعنى القرآني عند ابن الأثير والطوفي يحسن أن تتوزع دراسة هذا الجانب على مطلبين يترسمان خطى المصنفَيْن في هذا الصدد هما :

المطلب الأول: جماليات المعنى

يُعَدّ باب (شجاعة العربية) الذي سبقت الإشارة إليه أوعب أبواب علم المعاني عند ابن الأثير ، ومن ثم يمكن أن يكون نموذجاً لدراسة بعض قضاياه عند ابن الأثير والطوفي. أما توافق الشيخين في معالجة هذه القضايا فهو أمر مقرر، ونكتفي بتبُّين بعض المواطن التي يبدو فيها تمايز الجهد بينهما.

لقد سمى ابن الأثير الالتفات في المثل السائر (شجاعة العربية)(1) ولم يذكر غيره، وفي الجامع جعله أول الأنواع في باب شجاعة العربية(2)، فذكر ما يمكن أن يكون تعريفاً له، واختصر بعض فوائده، ثم استمر في التمثيل على أنواعه المختلفة بآيات من القرآن الكريم، وتابعه الطوفي في الجملة على هذا مع تقريرات وزيادات في مواضع مختلفة منه، نكتفي بإيراد مثالين هما :

١- ذكر ابن الأثير من أمثلة الالتفات من الغيبة إلى الخطاب قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ [الفاتحة: ٥]، وهو خطاب بعد قوله تعالى: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ... مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾ [الفاتحة: ١-٤] وهو غيبة، فقرر أن الالتفات هنا ليس مجرد اتساع في الكلام، وإنما هو لفائدة حسنة لخصها في أنه يناسب الحال في كلا المقامين؛ فالإخبار يناسب مقام المدح التي يستوي فيها المادح والممدوح، أما الخطاب فهو أليق بمقام العبادة التي لايستوي فيها الطرفان(3).

وقد اختصر الطوفي ما ذكره ابن الأثير بعبارة جزلة سلسة، إلا أنه زاد على ذلك وجهاً آخر من الفائدة وهو أن أسلوب الغيبة في الوصف أدل على الصدق والإخلاص وأبعد عن

(١) انظر: المثل السائر ٢/ ٣. وقد أثنى أبو حيان عليه في هذا الباب وعده من أجل البلاغيين كلاما فيه (البحر المحيط ١/ ٤٣).

(٢) انظر: الجامع الكبير لابن الأثير (ص: ٩٨).

(٣) انظر: الجامع الكبير لابن الأثير (ص: ٩٩).

الرياء والمداجاة، وأسلوب الخطاب أدل على الخضوع والضراعة المناسب للعبادة التي تشتمل على إظهار الحاجة(١).

والملاحظ أنه ذكر تحليل ابن الأثير للالتفات وجهاً ثانياً وما أضافه وجهاً أوّل، كما يلاحظ أن الوجه الذي أضافه ينظر إلى الحال العام للبشر فقط، وإلا فالمداجي في المدح لا يمنعه شيء من المداجاة في العبادة، والعلاقة بين العبد وربه قائمة على إخلاص الدين له، حمدا ومدحا وثناء وعبادة.

٢- مثّل ابن الأثير للالتفات أيضاً بقوله تعالى: ﴿قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ ۖ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَـٰتِهِۦ﴾ [الأعراف: ١٥٨] حيث لم يقل: فآمنوا بالله وبي، وإنما قال: (فآمنوا بالله وبرسوله الذي...(٢). ويتلخص توجيه ابن الأثير لفائدة الالتفات هنا في غرضين، هما:

الأول: أن تجري على النبي صلى الله عليه وسلم الصفات التي تنطبق على من يجب اتباعه، ويلاحظ أن تعبير ابن الأثير عن هذا المعنى فيه قصور إذ قال: «لكي تجري عليه الصفات التي أجريت عليه».

والثاني: إظهار النصف وهو الإنصاف من النفس بأن أشار إلى أن الواجب الاتباع هو من فيه هذه الصفات كائناً من كان(٣).

أما الطوفي فمع متابعته ابن الأثير في بيان فائدة الالتفات عبّر عنه تعبيراً أكثر وضوحاً فاختصر الغرض الثاني لابن الأثير بقوله: «دفع التهمة عن نفسه بالعصبة لها»(٤)، وعبّر عن الفائدة الأولى بعبارة أوضح وهي: «تنبيههم على استحقاقه الاتباع لما اتصف به من الصفات المذكورة من النبوة والأمية التي هي أكبر دليل على صدقه وأنه لا يستحق الاتباع لذاته، بل

---

(١) انظر: الإكسير للطوفي (ص: ١٤٠-١٤١).

(٢) انظر: الجامع لابن الأثير (ص: ١٠٠-١٠١).

(٣) انظر: الجامع لابن الأثير (ص: ١٠٠). وقد أخذ ابن الأثير هذا المعنى من الزمخشري برمته. قابل: (الكشاف ٢/١٦٧).

(٤) الإكسير للطوفي (ص: ٤٢٠).

لهذه الخصائص التي بمن قامت وجب اتباعه»[١]، فالذي أراه أن الطوفي جنح إلى إصابة لب الفائدة من الالتفات في الآية وهو ما حوّم حوله ابن الأثير فأصاب بعضاً وأشكل بعضاً.

وأما الحذف – وهو أحد أنواع هذا الباب – فقد نوّه به ابن الأثير مقررا أنه نوع شريف بعيد المنال من التأليف[٢]، ومثّل له بجملة من الآيات القرآنية مبرزاً أوجه الحذف وبلاغته فيها، ومنها قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلْنَا مَعَهُۥٓ أَخَاهُ هَٰرُونَ وَزِيرًا ﴿٣٥﴾ فَقُلْنَا ٱذْهَبَآ إِلَى ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا فَدَمَّرْنَٰهُمْ تَدْمِيرًا ﴿٣٦﴾﴾ [الفرقان: ٣٥-٣٦]، حيث يرى أن جواب الأمر فيها تقديره: (فذهبا إليهم فكذبوهما)[٣]، ثم لخص فائدة الحذف بأن الله تعالى «ذكر حاشيتي القصة أولها وآخرها لأنها المقصود بالقصة بطولها»[٤]، ويعني بحاشيتي القصة: بعثة الرسل وما فيها من قيام الحجة في صدر الآية، واستحقاق الكفار التدمير بسبب تكذيبهم في آخرها[٥]. وهو إجمال بديع يُلمِح إلى أن المحذوف قد أغنى عن ذكره ذكر طرفي القصة بداية ونهاية، وهو ما جعله الطوفي أحد التوجيهين عنده، وأوضحه بعبارته[٦]، غير أنه أنه ذكر وجهاً آخر يظهر فيه الميل إلى ربط جملة الآيات بعضها ببعض، ويشير أيضاً إلى قيمة من قيم حذف الكفر والتكذيب وهو «أن التكذيب لم يكن مقصوداً هنا، وإنما المقصود الطرفان المذكوران» ويعلل ذلك بما ورد قبل هذه الآية من شكاية النبي صلى الله عليه وسلم قومه بقوله: ﴿وَقَالَ ٱلرَّسُولُ يَٰرَبِّ إِنَّ قَوْمِى ٱتَّخَذُوا۟ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ مَهْجُورًا ﴿٣٠﴾﴾[الفرقان: ٣٠] فجاء ذكر إهلاك القرون الخالية تسلية له وإشارة إلى أن إهلاك مكذبيه واقع كما وقع مع من قبلهم[٧].

(١) الإكسير للطوفي (ص: ١٤٢).

(٢) انظر: الجامع لابن الأثير (ص: ١٢٢).

(٣) انظر: الجامع لابن الأثير (ص: ١٢٩).

(٤) الجامع الكبير لابن الأثير (ص: ١٢٩).

(٥) انظر: الجامع الكبير لابن الأثير (ص: ١٢٩) وقد سبق إلى هذا المعنى الزمخشري إذ يقول: «فذكر حاشيتيها وآخرها لأنها المقصود من القصة بطولها... ». الكشاف (ص: ٧٤٦).

(٦) انظر: الإكسير للطوفي (ص: ٤٢٠).

(٧) انظر: الإكسير للطوفي (ص: ٤٢٠).

وهذه الإضافة من الطوفي تهتم بما يسمى الوحدة العضوية للآيات، إذ تذكر مقصدها الأول الذي تميزت به في هذا السياق الخاص كما أنها تطبيق للقول بأن البلاغة هي مطابقة الكلام لمقتضى الحال(١)، إذ فرق بين حال إرادة الله عز وجل النعي على الكافرين في تكذيبهم وصدهم وإعراضهم، وبين حال مواساة النبي صلى الله عليه وسلم بذكر إهلاك الله عز وجل الأمم المكذبة لرسلهم فيكتفى بذكر هذه العاقبة لأنها المرادة في هذا السياق.

وعلى الطريقة نفسها تعامل كلا الشيخين مع قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ﴾ [البقرة: ١٨٩]، فهي من باب حذف المضاف، والتقدير: (ولكن البرَّ بِرُّ من اتقى)، أو (ولكن ذا البر من اتقى)، وقد رجح ابن الأثير الوجه الأول(٢)، وعلله بأن الخبر أولى من المبتدأ بالحذف ، «لأن الاتساع بحذف الأعجاز أولى منه بحذف الصدور»(٣)، أما الطوفي فقد ذكر تعليل ابن الأثير في سياقٍ صدَّره بالنظر إلى ترابط المعنى بين صدر الآية وعجزها، فهو يرجح الوجه الأول «لأنه المطابق لصدر الآية»، فالتقدير: «ليس البرّ التولية، ولكن البرّ التقوى»(٤)، ثم ذكر ذكر توجيه ابن الأثير اختصارا(٥).

ومن اهتمام الطوفي بالربط بين جملة الآيات بعضها ببعض ما أورده على تعليله للالتفات في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَٰهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾الآية. [فاطر: ٩]، فقد قرر مختصراً لكلام ابن الأثير أن الالتفات من الماضي (أَرْسَلَ) إلى المضارع (فَتُثِيرُ) إلى الماضي (سقناه) و (أحيينا) هو «مبالغة في تحقيق إثارة الرياح السحاب للسامعين وتقرير تصوره في أذهانهم»(٦)، لكنه زاد إيراداً أورده وأجاب عليه، ومفاده أنه إن كانت مزية الالتفات إلى المضارع هي أهمية الفعل وجدارته بالتقرير فهذا يقتضي أولوية ذكر إحياء الأرض بلفظ

---

(١) انظر: الإيضاح للقزويني (ص: ١٣)، وخزانة الأدب لابن حجة الحموي (١/ ٢٣).

(٢) انظر: وهو أن يكون التقدير (ولكن البر برمن اتقى) فيكون المحذوف هو الخبر.

(٣) انظر: الجامع الكبير لابن الأثير (ص: ١٣٠).

(٤) الإكسير (ص: ١٨٧). وقوله : "ليس البر التولية" سهو، والصواب أن يقول: إذا ليس البر إتيانكم البيوت من ظهورها.

(٥) انظر: المصدر السابق نفسه.

(٦) الإكسير للطوفي (ص: ١٤٥).

المضارع إذ هو أهم، وأما إثارة السحاب فهي مجرد سبب[١]، ثم أجاب عليه معتبراً أن أهمية إثارة السحاب ليست مستمدة من ذات هذه الإثارة، وإنما من السياق العام للآيات الذي يعطيها أهميتها فيه، لأن الله تعالى ذكرها في معرض أدلة قدرته ليؤكد اقتداره على البعث الذي يشبه إحياء الأرض بعد موتها بمقدمات أهمها وأعجبها إثارة السحاب[٢].

ولعل باب الاستئناف مما أثمر فيه التصور البياني للشيخين، فالاستئناف عند ابن الأثير «هو حذف السؤال المقدر»، وقد عده أحسن أبواب الحذف مأخذا وأطرف دلالة[٣]. وأما الطوفي فعرفه بأوضح من هذا فقال: «هو ابتداء كلام على جهة الجواب لسؤال مقدر»[٤]، وهو يقترب أن يكون نوعاً من أنواع الفصل والوصل عند البلاغيين[٥]، ولوجود الاستئناف في القرآن الكريم عند ابن الأثير علتان:

الأولى: التفنن، وقد أجراها على بعض الآيات كقوله تعالى: ﴿وَيَٰقَوۡمِ ٱعۡمَلُواْ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمۡ إِنِّي عَٰمِلٞۖ سَوۡفَ تَعۡلَمُونَ مَن يَأۡتِيهِ عَذَابٞ يُخۡزِيهِ وَمَنۡ هُوَ كَٰذِبٞۖ وَٱرۡتَقِبُوٓاْ إِنِّي مَعَكُمۡ رَقِيبٞ ﴿٩٣﴾﴾ [هود: ٩٣]، وقوله: ﴿قُلۡ يَٰقَوۡمِ ٱعۡمَلُواْ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمۡ إِنِّي عَٰمِلٞۖ فَسَوۡفَ تَعۡلَمُونَ ﴿٣٩﴾ مَن يَأۡتِيهِ عَذَابٞ يُخۡزِيهِ وَيَحِلُّ عَلَيۡهِ عَذَابٞ مُّقِيمٌ ﴿٤٠﴾﴾ [الزمر: ٣٩-٤٠]، فالوصل عطفا أو استئنافا عنده تفنن في ضروب البيان[٦].

الثانية: إجراؤه على قاعدة مؤداها أن كل اسم نكرة جاء خبره بعد (إلا) جاز إثبات (الواو) في خبره وحذفه، إلا أن يكون الفعل الواقع على النكرة ناقصاً فيلزم حذف (الواو)،

(١) انظر: الإكسير للطوفي (ص: ١٤٥).

(٢) انظر: الإكسير للطوفي (ص: ١٤٥-١٤٦).

(٣) انظر: الجامع الكبير لابن الأثير (ص: ١٣٧).

(٤) الإكسير للطوفي (ص: ١٩٤).

(٥) عد البلاغيون الاستئناف إحدى حالات الفصل والوصل، فالقزويني يجعل تقدير السؤال من مواطن الفصل ويسميه في هذه الحالة استئنافا (الإيضاح في علوم البلاغة ٣/ ١٢٠). وانظر أيضا: (نهاية الأرب في فنون الأدب ٧/ ٧٠).

(٦) انظر: الجامع الكبير لابن الأثير (ص: ١٣٧).

وأجرى هذه القاعدة على قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴿٢٠٨﴾ ﴾ [الشعراء: ٢٠٨]، فيكون جامع الاستئناف عنده إما راجعاً إلى التفنن وإما إلى هذه القاعدة.

وإن كان الطوفي قد وافق ابن الأثير في هذين الضابطين من حيث الجملة فقد زاد زيادات متأملة في بعض الآيات التي استدل بها ابن الأثير:

أ) فأما ما عدّه ابن الأثير تفننا فقد لمح الطوفي فرقاً معنوياً بين الآيتين وهو مناسبة الاستئناف لكثرة مراجعة قوم شعيب عليه السلام إياه – كما ورد في سورة هود[1] – وذلك أن الاستئناف أبلغ في الإنذار والوعيد فناسب هذه الحال[2].

ب) يلمح الطوفي أيضاً وجهاً معنوياً لطيفاً في قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴿٢٠٨﴾ ﴾ [الشعراء: ٢٠٨]، إذ حذف الواو بينما أثبتها في قوله: ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ ﴿٤﴾ ﴾ [الحجر: ٤] وخلاصته أن سقوط الواو في الأولى تنبيه على مقارنة الرسول قومه حين الإهلاك، وثبوتها في الثانية تنبيه على سبق تقرير الإهلاك وعدم مقارنته للقوم[3]. وهذا الاستنباط – على لطافته – يمكن أن يورد عليه أن الطوفي لم يثبّت السبب الذي اختلف من أجله إثبات (الواو) أو حذفها في الآيتين، فاعتبر في إثبات (الواو) سبق تقرير العذاب، وفي حذفها مقارنة وجود الرسول، والصواب أن يعتبر التقرير في الآيتين أو الوجود في الآيتين، فإذا اختلف التقرير أو الوجود فيهما معا كان لترتب حذف (الواو) عليه أو إثباتها وجه حسن.

المطلب الثاني: جماليات الصورة

(١) سورة هود من الآية ٨٤ إلى الآية ٩٤.

(٢) انظر: الإكسير للطوفي (ص: ١٩٥).

(٣) انظر: الإكسير للطوفي (ص: ١٩٧). وقد التقط البقاعي هذا المعنى وصاغه صياغة أقرب للدلالة فعزا تعريتها عن الواو إلى عدم حاجتها للتأكيد كآية الحجر، "لأن المنذرين مشاهدون". (نظم الدرر ١٤/ ١٠٥).

ليست الصورة بالنسبة للمعنى مجرد زخرفة شكلية، وإنما هي أداة خاصة من أدوات إيضاح المعنى الخفي، وتعميق الجلي، فهي أحد عمودَي التعبير[1]، وقد ازدحم البيان العربي بالصور التي تؤدي هذه المهمة المشار إليها آنفاً، ويظهر بعض هذا المعنى في تحليل ابن الأثير للصورة في قوله تعالى: ﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ ﴿٣٧﴾ ﴾ [يس: ٣٧]، فمع أن الليل والنهار ليسا شيئين يقع عليهما السلخ في الواقع المرئي إلا أن الجامع بينهما دقيق تتمثل عظمة اختلاف الليل والنهار بتمثله؛ يبرز ابن الأثير هذا المعنى بأن السلخ «يكون في الشيء الملتحم بعضه ببعض»، ووجه ذلك في الليل والنهار أن هوادي الصبح كأنها ملتحمة بأواخر الليل، ومن هنا كانت (نسلخ) أليق بهذه الحالة من (نخرج) لكونها أدخل منها في تصوير الالتحام[2]. وإلى جوار هذا المعنى اللطيف يلفت ابن الأثير إلى معنى ألطف في هذه الاستعارة وهو معنى التدرج في زوال الشي عن الشيء وهو ما يوحي به السلخ، «وكذلك انفصال الليل عن النهار»[3].

وقد أورد كل من ابن الأثير والطوفي طائفة من هذه الصور البيانية التي لها مدخل قوي في المعنى على تفاوت بينهما في إجرائها أو التعامل معها، فمن ذلك الاستعارة في قوله تعالى: ﴿ وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ [مريم: ٤]، فقد وصفها ابن الأثير بأنها استعارة بديعة معجزة[4]، فقد تجاوز المستوى العام للاستعارة - وهو استعارة الاشتعال للرأس - ملتفتا إلى نكتة أخرى يوحيها سياق الاستعارة في الآية، وهي أنه «شبه انتشار الشيب باشتعال النار في سرعة التهابه وتعذر تلافيه وفي عظم الألم في القلب به؛ ولأنه لم يبق إلا الخمود بعده»[5]، ولم يزد الطوفي إلا اختصار هذه المعاني[6]. وعموما فالالتفات إلى مزية إسناد الاشتعال للرأس لا

(١) انظر: البيان والتبيين للجاحظ (١/ ٨٤)، حيث يرى أن البيان هو "كل شيء كشف لك قناع المعنى". وانظر أيضا: المعنى في البلاغة العربية د. حسن طبل (ص ١١١) الذي يقرر أن علاقة الصورة الفنية بالمعنى هي "علاقة توحد وامتزاج".

(٢) انظر: الجامع الكبير لابن الأثير (ص: ٨٤-٨٥).

(٣) الجامع الكبير لابن الأثير (ص: ٨٥).

(٤) الجامع الكبير لابن الأثير (ص: ٨٥).

(٥) انظر: الجامع الكبير لابن الأثير (ص: ٨٥).

(٦) انظر: الإكسير (ص ١١٣).

للشيب قد سبق به عبد القاهر توضيحا وتفصيلا، وكان نصيبهما منه تلوين العبارة وزيادة بعض المعاني الجزئية[١].

وقد يشترك ابن الأثير والطوفي في إجراء الصورة مع اختلاف طريقة التعبير عن هذا الإجراء ما بين وفاء وقصور أو خفاء وظهور، فقد جعل ابن الأثير الكناية في قوله تعالى: ﴿أَوَمَن يُنَشَّؤُاْ فِي ٱلۡحِلۡيَةِ وَهُوَ فِي ٱلۡخِصَامِ غَيۡرُ مُبِينٖ ١٨﴾ [الزخرف: ١٨] قسماً رابعاً لم يضع له عنواناً واضحاً يدل عليه كما فعل في الأقسام السابقة عليه، فترجم له بأنه «ما ليس بتمثيل ولا إرداف ولا مجاورة»[٢]، فلخص الكناية في الآية بأنها كناية عن أن: النساء أنهم يتربَّين[٣] في الحلية، إشارة إلى التنعم – ولذلك ليس لديهن القدرة والبيان على محاجة خصومهن لضعف عقولهن ونقصهن عن فطرة الرجال[٤].

وأما الطوفي فهو مع إيراده المعنى نفسه عبّر تعبيراً واضحاً عن وجه الكناية، فاستدرك على ابن الأثير ترجمته لهذا القسم، ثم أجرى الكناية في الآية إجراءً يكشف عن وجهها بصورة أوضح فجعلها من باب «الكناية عن الشيء ببعض ما ينسب إليه من عادة أو طبع»[٥]، وعزا ما في الآية من صفة النساء إلى عادتهن وطبعهن وخِلقتهن[٦]، ولاشك أن لطريقة إجراء الكناية هنا أثراً في تمثل المعنى، إذ إن الكناية عن النساء بما هو من عادتهن وطبعهن من الانشغال بالتحلي والعِيّ، وضعف القدرة على الإبانة تلتحم بسياق الآيات، وتبرز الترابط بينها، فقد جاءت في سياق الإنكار على نسبة البنات إلى الله تعالى، ورَدّ هذه النسبة بأمرين:

الأول: أن الرجل منهم لا يرضيه أن يُبشر بالأنثى.

والثاني: هو هذه الكناية، وكلا الردين يتضامَّان في إبطال نسبة البنات إلى الله عز وجل.

---

(١) قارن: دلائل الإعجاز للجرجاني (ص: ٨). ومن الواضح أنهما زادا على كلام الجرجاني تعابير تصوِّر أثر وجود الشيب، إلا أنها معان تدخل في إيحاء الصورة وليس في كمال تحليلها وإبرازها.

(٢) انظر: الجامع الكبير لابن الأثير (ص: ١٦٥).

(٣) في المطبوعة (يتزينَّ). وأظن ما أثبته هو الصواب، والسياق يستدعيه.

(٤) انظر: الجامع الكبير لابن الأثير (ص: ١٦٥).

(٥) انظر: الإكسير للطوفي (ص: ١٢٨).

(٦) الإكسير للطوفي (ص: ١٢٨).

ولعله على العكس من ذلك يأتي إجراء كل منهما للتشبيه في قوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَّا يُبْصِرُونَ﴾ [البقرة: ١٧]، فقد التقط الطوفي من كلام ابن الأثير عموم التشبيه وأحكم عبارته وحاصلها أنه شبه حال المنافقين المركبة من «اعتصامهم بكلمة الإيمان في الدنيا واستضرارهم بالنفاق في الأخرى» بحال موقد النار المركبة من «انتفاعه بها حال إيقاده، واستضراره بذهاب نورها حين طفئت»(١)، إلا أن المعنى عند ابن الأثير أكثر تفصيلاً وبياناً لوصف المنافقين في الحالين، إلى جانب أنه يزيد على ذلك إيضاح العلاقة بين التشبيه وسياق الآيات، وذلك أن الله وصفهم باشتراء الضلالة بالهدى، فناسبه ان يشه الهدى الذي باعوه بالنار المضيئة حولهم، والضلالة التي اشتروها بالظلمات الناتجة عن ذهاب ذلك النور(٢)، فتميز ابن الأثير هنا بتفصيل العبارة، مع ربط الصورة بما سبقها من الآيات لتكون دلالة مرشدة على تفاصيل المعنى.

أما زيادات الطوفي المحضة على ابن الأثير فأمثلتها متعددة، ومنها أن ابن الأثير يذكر فائدة التشبيه فيجعلها في أمرين :

الأول: الإيجاز والاختصار، والثاني: المبالغة(٣)، وقد ذكر الطوفي هاتين الفائدتين(٤)، إلا أنه أنه زاد زيادة لها أهميتها في بيان الغرض من التشبيه عامة، ثم تحليل التشبيه تحليلاً احترازياً في إحدى آيات القرآن الكريم، فهو يقرر أن الأصل في غرض التشبيه هو «إلحاق الناقص بالكامل»(٥)، ثم يحترز عن الظن بأن قوله تعالى - في صفة الحور العين-: ﴿كَأَنَّهُنَّ بَيْضٌ مَّكْنُونٌ ﴿٤٩﴾﴾ [الصافات: ٤٩] من باب تشبيه الكامل بالناقص، إذ الحور أشد بياضاً وحسناً من البيض، وهنا ينحو بالتشبيه نحواً تقريبياً لا يدخله في التقسيم دخولاً مباشراً، وإنما

(١) الإكسير للطوفي (ص: ١٣٧).

(٢) انظر: الجامع الكبير لابن الأثير (ص: ٩٣).

(٣) انظر: الجامع الكبير لابن الأثير (ص: ٩٠).

(٤) انظر: الإكسير للطوفي (ص: ١٣٣).

(٥) الإكسير للطوفي (ص: ١٣٣).

يلتفت إلى غرضه الأساس وهو «الكشف عن المعنى المقصود»[١]، فهو عنده من باب تشبيه غير المعهود بالمعهود، والخفي بالظاهر[٢]، ومن هذا الطريق غير المباشر يسير هذا التشبيه وفق الأصل وهو إلحاق الناقص بالكامل «فالبيض من حيث المعهود به والظهور لنا أكمل من الحور، إذ إدراكنا لهن بالوهم والتخيل، وإدراكنا للبيض بالحس والمشاهدة وهو أقوى»[٣]. وأظن أن الطوفي لمح هذا الاحتراز من كلام ابن الأثير في المثل السائر، فقد استثنى هناك هذا الاستثناء[٤].

ويمكن أن يجرى على هذا التخريج التشبيه في قوله تعالى : (مثل نوره كمشكاة فيها مصباح...) الآية. إذ نور الله غير مدرك ولا معهود، فلم يبق إلا تشبيهه بما يكشف به المعنى عن طريق التقريب، فيكون بادي الرأي تشبيه كاملٍ بناقص. وعليه قول أبي تمام[٥]:

فالله قد ضرب الأقل لنوره مثلاً من المشكاة والنبراس

ويبقى مع ذلك أنه إذا نظر إليه من منظور غير المعهود بالمعهود والخفي بالظاهر ألحق بالأصل؛ لا من حيث ركنا التشبيه وإنما من حيث غرضه وفائدته.

ومما زاده الطوفي من دقيق التصوير إجراؤه للاستعارة في قوله تعالى: ﴿فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ بِمَا كَانُواْ يَصْنَعُونَ ﴿١١٢﴾﴾ [النحل: ١١٢]، فقد ذكرها تحت عنوان تجريد الاستعارة، والمراد به امتداد الصور الاستعارية بحيث يراعي في ذلك جانب المستعار له، لا المستعار منه، وهذا هو الإجراء النظري للاستعارة المجردة عند البلاغيين، وتطبيقه عند

(١) الجامع الكبير لابن الأثير (ص: ٩٠).

(٢) انظر: الإكسير للطوفي (ص: ١٣٣).

(٣) الإكسير للطوفي (ص: ١٣٣).

(٤) ذهب ابن الأثير في المثل السائر إلى أن من شرط بلاغة التشبيه أن يشبه الشيء بما هو أكبر منه وأعظم، واستثنى من ذلك ما إذا كان التشبيه في الهيئة والشكل أو نحوها. (المثل السائر ٢/ ٣٢). لكن ابن أبي الحديد استدرك عليه بأن التشبيه يحسن ويقبح باعتبار الجهة التي وقع التشبيه فيها... فإن شبه به لا في المقدار، بل في أمر آخر يتناسبان فيه كان حسنا". (الفلك الدائر على المثل السائر ٤/ ٢١٥) ولا أراه معنى يستحق أن يستدرك به، فإن ابن الأثير اعتبر المشابهة في الهيئة والشكل، وهو داخل تحت الأمور التي يتناسب فيها طرفا التشبيه.

(٥) ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي (٢/ ٢٥٠) .

الطوفي هنا أن اللباس مستعار، والجوع والخوف مستعار له، فلو راعى جانب المستعار وهو اللباس في هذه الاستعارة لاستعمل لفظاً يتناسب معه مثل (فكساها)، ولكنه باستعماله (فأذاقها) دلّ على أنه راعى التناسب مع الجوع والخوف لأنه يصلح أن يكون مذوقاً[1]، غير أن الطوفي ربط بين هذا التجريد والمعنى المقصود، فكأنه «شبه الجوع والخوف بمطعوم مستكره أذاقهم طعمه وبملبوس عمّهم به وشملهم، وهذا أحسن من الاقتصار على أحد الوصفين»[2]، ولا شك أن الذوق «أبلغ من الإحساس وأدخل في الإيلام من قوله (كساها)»[3].

وهذا يكشف مزية الجمع بين الإذاقة واللباس، وهي المبالغة في حصول ألم الجوع والخوف، مع المبالغة في شمول هذا الألم وتفشيه. وهذا ما لخصه الطوفي في عبارته السابقة[4] غير أن تذوّق المعاني التفصيلية في هذه الاستعارة أنسب وأوقع.

---

(١)انظر: الإكسير للطوفي (ص: ١١٢).

(٢) الإكسير للطوفي (ص: ١٣٣).

(٣) الطراز للعلوي (١/ ١٢٢).

(٤) قابل هذا بصنيع العلوي في إجراء هذه الاستعارة، حيث عبر عن هذه الكثافة التصويرية والتعبيرية بوضوح. (الطراز للعلوي ١/ ١٢٣).

الخاتمة

بذل الطوفي جهدا كبيرا في اختصاره لجامع ابن الأثير الذي يعد جامعا مبسوطا لعلوم البيان العربي وتطبيقها على آيات الكتاب الكريم بالدرجة الأولى، وهذا ما جعل دراستي للمعنى القرآني في الكتابين مطلبا علميا يحاول نفض الغبار عن كتاب الجامع لابن الأثير الذي طغت شهرة المثل السائر عليه فلم نجد من اهتم بدراسته، كما يسعى إلى استكشاف هذا الجهد وتقويمه بغية الإفادة منه في عملية التفسير ذاتها.

وقد انتظم البحثَ تمهيد وثلاثة مباحث: عرَّف التمهيدُ بالرجلين وأشار إلى تكوينهما العلمي وصلتهما بعلوم القرآن الكريم. وبحث المبحث الأول تعريفا بموضوع الكتابين ومنهج العرض فيهما. وعالج المبحث الثاني أدوات الرجلين في الكشف عن المعنى القرآني. واختص المبحث الثالث بالرؤية البيانية عند الرجلين وتطبيقها على القرآن الكريم.

وقد كشف البحث عن أن كتاب الطوفي تعدى مجرد التلخيص إلى الاستدراك والتعقيب والزيادة والنقد بحيث صار بمنزلة الكتاب المستقل في هذا الشأن مع احتفاظه بالانتماء لعلم ابن الأثير الواسع في تحليل النصوص واستكشاف بيانها، كما كشف عن دقائق في تعامل العلماء مع المعنى القرآني ابتداء من ضبط أدوات الفهم كالمصطلح والاستدلال، وانتهاء بالتحليل الدقيق للآيات القرآنية يستخلص عناصر المعنى وما وراء المعنى من ظلال ودلالات فيجيب على تساؤلات كثيرة حول ظواهر قرآنية ذات دلالات معنوية كالحذف والتكرير وتغير النسق بين آية وشبيهتها وغير ذلك من جوانب تفصح عنه الدراسة المتأنية باستعمال الأدوات العلمية الضرورية لها.

وقد اكتشف البحث أن أدوات البحث في المعنى القرآني كالمصطلح والاستدلالات تتطلب المزيد من التجلية والتنبيه على أهميتها ودورها في هذا العطاء، لأنها اللبنات الأولى للفهم والسبر وأما الإكسير للطوفي فإنه يحتاج إلى طبعة جيدة تتعامل معه علميا بالقدر الذي يليق به وبصاحبه، فالباحث يعاني في طبعتيه الحاليتين ليطمئن إلى نص الطوفي بدقة وتحقيق.

راجيا الله تعالى أن يوفق طلاب العلم وأهله إلى التواصل في خدمة القرآن الكريم وتجدد البحوث الرامية إلى المساهمة في بيان معانيه ودلالاته وطاقاته التعبيرية الكامنة تعاونا على البر والتقوى في تيسير عملية التدبر والفهم لهذا الكتاب الكريم.

المصادر والمراجع

١. الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد إبراهيم، د.ط. ، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، ١٣٩٤هـ .

٢. أثر النحاة في البحث البلاغي د. عبدالقادر حسين، د.ط. دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٨م.

٣. الأعلام، خير الدين للزركلي، ط١٥، دار العلم للملايين، بيروت ٢٠٠٢م.

٤. الإكسير في علم التفسير، نجم الدين الطوفي البغدادي، تحقيق د. عبدالقادر حسين، د.ط، مكتبة الآداب، القاهرة١٩٧٧م.

٥. إنكار المجاز عند ابن تيمية بين الدرس البلاغي واللغوي ، إبراهيم منصور التركي، ط١، دار المعراج الدولية للنشر، ١٤١٩هـ.

٦. الإيضاح في علوم البلاغة، محمد بن عبدالرحمن القزويني، تحقيق محمد خفاجي، ط٣، دار الجيل، بيروت، د.ت.

٧. البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، تحقيق صدقي جميل، د.ط، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.

٨. البديع. أبو العباس عبد الله بن المعتز العباسي، د.ط، دار الجيل، بيروت، ١٤١٠هـ.

٩. البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين الزركشي، تحقيق محمد إبراهيم، ط١، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٣٧٦هـ .

١٠. بغية الوعاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد إبراهيم، د.ط، المكتبة العصرية، لبنان، د.ت.

١١. البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري، د. محمد أبو موسى، د.ط، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ت.

١٢. البلاغة تطور وتاريخ، شوقي ضيف، ط٩، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٥م.

١٣. البيان العربي، بدوي طبانة، ط٢، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٣٧٧هـ .

١٤. البيان والتبيين، عمرو بن عثمان الجاحظ، د.ط، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٤٢٣هـ .

١٥. تاريخ النقد الأدبي عند العرب، د. إحسان عباس، ط٤، دار الثقافة، بيروت، ١٣٩١هـ .

١٦. الجامع الكبير ضياء الدين ابن الأثير الجزري تحقيق د. مصطفى جواد ود. جميل سعيد ط/ المجمع العلمي العراقي سنة١٣٧٥هـ .

١٧. خزانة الأدب وغاية الأرب، ابن حجة الحموي، تحقيق عاصم شقيو، دط، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ٢٠٠٤م.

١٨. الخصائص، لابن جني، ط٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، د.ت.

١٩. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلاني، ط٢، دائرة المعارف العثمانية، الهند، ١٣٩٢هـ .

٢٠. دلائل الإعجاز، عبدالقاهر الجرجاني، عناية: محمود شاكر، ط٣، مطبعة المدني، القاهرة، ١٤١٣هـ.
٢١. دمية القصر وعُصرة أهل العصر، علي الباخرزي، ط١، دار الجيل، بيرت، ١٤١٤هـ .
٢٢. ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي، تحقيق محمد عزام ، ط٤، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٧م.
٢٣. الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب تحقيق عبدالرحمن العثيمين، ط١، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤٢٥هـ
٢٤. روح المعاني، محمود الألوسي، تحقيق علي عطية، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ .
٢٥. سر الفصاحة ابن سنان الخفاجي تحقيق د. عبدالرازق أبو زيد زايد، د.ط، مكتبة الشباب، مصر، ١٩٨٢م.
٢٦. روح البيان، محمود الألوسي، تحقيق علي عطية، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ .
٢٧. زهر الأكم في الأمثال والحكم، للحسن بن مسعود اليوسي، تحقيق د. محمد حجي ود. محمد الأخضر، طبعة دار الثقافة، الدار البيضاء.
٢٨. سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، د.ط، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٧هـ .
٢٩. الشافية في علم التصريف، جمال الدين ابن الحاجب، تحقيق حسن أحمد العثمان، د.ط، المكتبة المكية، مكة، ١٤١٥هـ.
٣٠. صبح الأعشى، أحمد القلقشندي، د.ط، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
٣١. طبقات الشافعية، لابن كثير، تحقيق عبدالحفيظ منصور، ط١، دار المدار الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٤م.
٣٢. الطراز ، يحيى بن حمزة العلوي، تحقيق فريد هنداوي، د.ط، المكتبة العصرية، بيروت ١٤٢٣هـ.
٣٣. الطوفي البغدادي وآراؤه البلاغية د. أمينة سليم، ط/ مكتبة وهبة – القاهرة ١٤٢٠هـ.
٣٤. غرائب القرآن ورغائب الفرقان، نظام الدين النيسابوري، تحقيق زكريا عميرات، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦هـ .
٣٥. الفتح المبين في طبقات الأصوليين، عبدالله المراغي، د.ط، مطبعة أنصار السنة المحمدية، القاهرة، ١٣٦٦هـ.
٣٦. الفلك الدائر على المثل السائر ابن أبي الحديد تحقيق د. أحمد الحوفي و د. بدوي طبانة ط/ دار الرافعي – الرياض ١٤٠٤هـ.
٣٧. قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، د. عبدالسلام المسدي، د.ط، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٤م.
٣٨. القلقشندي في كتابه صبح الأعشى، د.عبداللطيف حمزة، د.ط. المؤسسة المصرية العامة، القاهرة، ١٩٦٢م.
٣٩. الكشاف، محمود الزمخشري، ط٣، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ .

٤٠. الكناية مفهومها وقيمتها البلاغية، د. محمود شاكر القطان، د.ط، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، ١٩٩٣م.
٤١. لسان العرب، ابن منظور، ط٣، دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ .
٤٢. المثل السائر، ابن الأثير، تحقيق أحمد الحوفي وآخر، د.ط، دار نهضة مصر، القاهرة، د.ت.
٤٣. مرآة الجنان، عبد الله بن أسعد اليافعي، د.ط، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ١٤١٣هـ .
٤٤. معجم الأدباء، ياقوت الحموي، تحقيق إحسان عباس، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤١٤هـ .
٤٥. معجم المؤلفين د. عمر رضا كحالة، د.ط، مكتبة المثنى، بيروت، د.ت.
٤٦. المعنى في البلاغة العربية د. حسن طبل، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٨م.
٤٧. المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، إبراهيم بن مفلح، تحقيق عبدالرحمن العثيمين، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٠هـ .
٤٨. من مباحث البلاغة والنقد بين ابن الأثير والعلوي، نزيه فراج، ط١، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٤١٧هـ .
٤٩. المنهاج الواضح في علوم البلاغة، لحامد عوني، الطبعة الأزهرية للتراث، القاهرة.
٥٠. المنهل الصافي، ابن تغري بردي، تحقيق محمد أمين، د.ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، د.ت.
٥١. الموازنة بين شعر البحتري وأبي تمام، الحسن بن بشر الآمدي، تحقيق السيد احمد، د.ط، دار المعارف، مصر، ١٣٨٠هـ.
٥٢. النقد المنهجي عند العرب، محمد مندور، ترجمة لانسون مايبه، ط١، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٦م.
٥٣. نهاية الأرب في فنون الأدب، أحمد التيمي البكري، ط١، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ١٤٢٣هـ.
٥٤. الوافي بالوفيات، صلاح الدين الصفدي، د.ط، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ .
٥٥. الوشي المرقوم في حلي المنظوم، ضياء الدين بن الأثير الجزري، تحقيق جميل سعيد، د.ط، المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٤٠٩ هـ.
٥٦. وفيات الأعيان، ابن خلكان البرمكي، تحقيق إحسان عباس، د.ط، دار صادر، بيروت، ١٩٩٤م.